جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

إقطاعيات خريجي المدارس الزراعية في مصر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٩- ١٩٦٠م

إعداد

د. حسين حسانين عبد الرحمن حسانين
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ والحضارة
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر فرع أسيوط

(العدد الثالث والأربعون)
(الإصدار الأول-فبراير)
(الجزء الثاني (١٤٤٥هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) 2536- 9083
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٤/٦٢٧١م

إقطاعيات خريجي المدارس الزراعية في مصر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ١٩٣٩- ١٩٦٠م

حسين حسانين عبد الرحمن حسانين

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : husseinhassanein.47@azahar.edu.eg

الملخص:

للزراعة أهمية كبيرة في مصر في مختلف العصور؛ نظرًا لضرورتها للحياة المعيشية، ولهذا اهتمت بها الحكومات، وعملت على زيادة المساحة المنزرعة عن طريق استصلاح الأراضي البور في أرجاء البلاد. ومع مطلع القرن العشرين أخذت الحكومة في بيع جزء من أراضيها إلى صغار المزارعين، كما تبنت مشروع الإقطاعيات الزراعية، وذلك عن طريق توزيع جانب من أراضيها المستصلحة بشمال الدلتا على خريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحقيقًا للعديد من الأهداف، أهمها: إيجاد عمل لطائفة من الشباب المثقف، وتخفيف حدة البطالة بين أوساط المتعلمين، ورفع مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة لاستغلال الأرض طبقًا للأسس العلمية الحديثة، ونشر ثقافة زراعية واسعة في الأوساط الريفية التي تقع فيها أراضي الإقطاعيات، وخلق مجتمع عمراني في الجهات النائية البعيدة عن المدن وعواصم المديريات، وتحويل جانب من الثروة المتجمدة إلى ثروة متداولة عن طريق بيع أراضي الحكومة الشاسعة بعد استصلاحها؛ لتكون موردًا جديدًا لخزانة الدولة. إلا إنّ مشروع الإقطاعيات الزراعية صادف العديد من المشكلات التي تمثلت في سوء حالة الأرض والري والصرف، ونقص الآلات والمواشي اللازمة لحاجة الأرض، وعدم وجود وسائل مواصلات سهلة أو طرق زراعية ممهدة، وعدم إيجاد مساكن للمنتفعين أو عائلات الفلاحين الذين يعملون في أراضي المنتفعين، وعدم توفر المنشآت التعليمية والصحية في مناطق التوزيع المختلفة، إضافة إلى مشكلة التمويل التي هددت المنتفعين من المشروع؛ إذ لم يكن هناك نظام موحد لصرف السلف؛

مما سبب لهم متاعب جمة، الوضع الذي واجهته الحكومة من خلال العديد من الإجراءات التي اتخذتها، وكان لها أثرٌ ملموسٌ في حياة المنتفعين. وعلى الرغم من العقبات التي واجهت إقطاعيات الخريجين في بداية أمرها، فقد كان لها جوانب إيجابية عديدة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وهذا البحث يتناول مشروع الإقطاعيات الزراعية، والمشكلات التي واجهته، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه.

الكلمات المفتاحية : الإقطاعيات الزراعية، السلف، خريجي المدارس الزراعية، المنتفعين.

Fiefdoms of Agricultural School Graduates in Egypt and Its Economic and Social Impacts (1939-1960)

Hussein Hassanein Abdel Rahman Hassanein.
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Arab Republic of Egypt.

Email: husseinhassanein.47@azahar.edu.eg

Abstract:

Agriculture holds significant importance in Egypt throughout various historical periods due to its vital role in livelihoods. That is why governments have prioritized agricultural development and worked on increasing the cultivated area by reclaiming uncultivated lands across the country. At the beginning of the 20th century, the government began selling portions of its lands to small-scale farmers and initiated the Agricultural Fiefdoms Project. This project involved allocating reclaimed lands in the northern Delta to College of Agriculture graduates' and intermediate agricultural institutes. The project aimed to address several objectives, the most important of which are: providing employment opportunities for educated youth, reducing unemployment among the educated population, improving agricultural production through the application of modern scientific principles, spreading agricultural knowledge in rural areas where feudal lands are located, establishing urban communities in remote regions away from cities and administrative capitals, and converting a portion of frozen wealth into liquid assets by selling government lands after reclamation as a new resource for the state treasury. However, the Agricultural Feudalism Project encountered numerous challenges, including poor land condition, irrigation and drainage issues, a shortage of necessary machinery and livestock, lack of easy transportation or well-paved agricultural roads, absence of housing for beneficiaries or the families of farmers working on the lands, and insufficient educational and healthcare facilities in various

distribution areas. Additionally, financial issues threatened project beneficiaries, as there was no unified system for loan disbursement, causing significant troubles, that the government faced through many measures, which had a tangible impact on the lives of the beneficiaries. Despite the initial obstacles that faced the graduates' fiefdoms project, it had various positive aspects in economic and social realms. This research delves into the Agricultural Feudalism Project, examining the challenges it confronted and the resultant economic and social impacts.

Keywords: ***Agricultural Fiefdoms , Loans , Agricultural School Graduates, Beneficiaries.***

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. وبعد،،،،

فتعدُّ حرفة الزراعة من أقدم الحرف التي مارسها المصري القديم بعد أن ساد الجفاف في الصحراوات، وأصبح هناك صعوبة في حصول الحيوان على الطعام والشراب، ومن هنا بدأت هجرته في اتجاه الماء حول الأنهار والبحيرات، وسعى الإنسان هو الآخر خلف مأكله ومشربه، ومن ثم ترك الصحراوات التي عاش فيها أجداده من قبل، واتجه إلى وادي النيل حيث الماء والطعام، ولا عجب أن اهتمت الحكومات في مختلف العصور بالزراعة، وعملت على تطويرها وزيادة المساحة المنزرعة منها.

وحدثت بعد ذلك عدة تطورات في نظام الملكية في مصر حتى عام ١٨٨٢م، إذ منيت البلاد بالاحتلال البريطاني، وقامت السياسة الاستعمارية البريطانية في مصر على أساس مصالحها وحدها، الأمر الذي ترتب عليه العديد من المشكلات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد المصري عامة والزراعي خاصة، وتحمل أثرها الفلاح الذي أغرته البنوك الأجنبية والمصارف الأوروبية على الاستدانة منها بتسهيلها له طرق الاقتراض بالربا الفاحش، مما أدى إلى تراكم الديون على الأراضي الزراعية وانتقال ملكيتها إلى الدائنين الأجانب، وأصبح أغلب فروع الاقتصاد المصري في أيدي الأجانب.

وقد واجهت الحكومة المصرية هذه السياسة الاستعمارية بأن لجأت إلى القيام ببعض المشروعات التي من شأنها تخفيف حدة التذمر التي كانت سائدة بين الطبقات الكادحة من الفلاحين وخريجي المدارس الزراعية العاطلين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، فقامت برسم سياسة التصرف في بعض أراضيها المستصلحة

في شمال الدلتا بتوزيعها على المعدمين وخريجي المدارس الزراعية العليا والمتوسطة، وتوفير المنازل اللازمة لهم، والإعانات المالية لشراء الآلات الزراعية والماشية والتقاوي اللازمة لفلاحة الأرض.

وقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء من خلال لجانها المختلفة تقاريرًا وافيةً مُدَعَّمَة بجداول وأرقام وإحصائيات تفصيلية غاية في الدقة عن أهمية مشروع الإقطاعيات الزراعية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق مجتمع عمراني في الأوساط الريفية البعيدة عن المدن وعواصم المديريات، وتحديد الأماكن الصالحة للتوزيع، ومن هم مؤهلون لتملك هذه الأراضي.

وحظيت تلك التقارير ــ في جلسات مجلس الوزراء ـ بالاهتمام من جانب الحكومة، حيث قامت بتوزيع (١٤,٤٥٥) فدانًا، على (٣٩٥) خريجًا في مناطق إبشان التابعة لتفتيش بيلا، وكفر الوكالة والجزائر والسلسول والسَّتاموني والغيط الكبير التابعة لتفتيش بلقاس بمديرية الغربية، والعباسية، والفؤادية، والمحمدية، والسعادة التابعة لتفتيش ثاني كفر سعد، والروضة التابعة لتفتيش دسوق، وكفر سعد التابعة لتفتيش أول كفر سعد بدمياط.

كما قامت بتوفير السلف اللازمة لشراء الماشية، وبناء المساكن اللازمة وإمدادها بالكهرباء ومياه الشرب، وبناء المدارس والوحدات الصحية وتجهيزها بالأثاث والأدوات، وتعاونت وزارة المالية مع الوزارات المختلفة على نشر التعليم والثقافة وتحسين الصحة وتقدم الزراعة ومقاومة الآفات وتعميم الجمعيات الزراعية في تلك المناطق.

وتحاول هذه الورقة البحثية نفض الغبار عن تلك التقارير من خلال استخدامها في الوقوف على نشأة إقطاعيات خريجي المدارس الزراعية، والتطورات التي مرت بها، والدور الذي قامت به الحكومات المختلفة تجاه خريجي المدارس الزراعية العليا

والمتوسطة، والعقبات التي ذللتها لهم، والإعفاءات التي قدمتها إليهم، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن هذا المشروع.

واعتمدت تلك الدراسة ـ بدرجة رئيسة ـ على عدة مصادر أصيلة ما بين الوثائق غير المنشورة والوثائق المنشورة، وعلى رأسها، وثائق مجلس الوزراء التي احتوت على عدة ملفات بعنوان: (التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية)، والتي اشتملت على التقارير والمنشورات التي أصدرتها وزارة المالية عن هذا المشروع، كما أسهمت وثائق مجلس النظار والوزراء في إماطة اللثام عن دور الحكومة في معالجة العقبات التي صادفت الإقطاعيات الزراعية، إلى جانب وثائق وزارتي الزراعة والشئون الاجتماعية التي بينت الآثار المترتبة على المشروع، بالإضافة إلى مضابط مجلس النواب والأمة والشورى والتي تعدُّ سجلًّا تاريخيًّا ومصدرًا غنيًّا بالمادة التاريخية في جميع جوانب التاريخ المصري لا سيما الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك عدد من الصحف والدوريات العربية، والتي لا تقل أهمية عمّا سواها من المصادر بما حملته من آراء واتجاهات متباينة تجاه إقطاعيات الخريجين.

التمهيد

التعمير الزراعي من الناحية التاريخية

تعد الزراعة المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه سكان الريف في كسب معيشتهم، كما أنها مصدرٌ للعملات الصعبة اللازمة لدفع قيمة الواردات من الخارج التي تستخدم في الإنتاج كالمعدات والآلات الزراعية والصناعية، ومن ثم كان الاهتمام بتطوير الزراعة أمرًا طبيعيًّا، وكان من الضروري نمو الزراعة بمعدل يتناسب مع التنمية في بقية القطاعات المختلفة لمواجهة احتياجات الزيادة المضطردة في السكان والعمل على رفع مستوى معيشتهم(١).

فمنذ تولية محمد علي حكم مصر (١٨٠٥- ١٨٤٨م) استطاع هو وأولاده من بعده إدخال عدة تطورات في نظام الملكية في مصر، ومع وقوع مصر في براثن الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م، قامت سياسة الاحتلال على تحويل مصر إلى سوق لتصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة، ومحاولة انفراده بمركز مخصوص في مصر يحقق لاحتكاراته أرباحًا أكثر من أرباح الاحتكارات الأجنبية(٢)، وترتب على تلك السياسة أن ارتفع رأس المال الأجنبي في مصر إلى نحو (٩٢) مليون جنيه في عام ١٩١٤م، بنسبة تصل إلى (٩١٪) من جملة رؤوس الأموال المستثمرة، تقاسمتها كل من إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وعدد آخر من الدول الأوروبية لم يتعدَّ نصيبها المليون جنيه (٣).

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الزراعة، كود أرشيفي (٠٠١٥١٠- ٣٠٢١) التقرير السنوي عن أوجه نشاط الزراعة في الريف عام ١٩٦٦م، ص ١.

(٢) الطليعة، العدد (٩)، سبتمبر ١٩٦٧م، مقال بعنوان: (الجماهير تجوع في سبيل الاحتكارات البريطانية)، ص ٣٩.

(٣) أمين مصطفي عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٤٨٨.

واستطاع رأس المال الأجنبي بسعر الفائدة المرتفع الذي كان يفرضه والذي بلغ في بعض الأحيان (٢٠٪)، وبالتقلبات الاقتصادية، أن ينتزع ملكية عشرات الآلاف من الأفدنة، حتى إن البنك العقاري المصري(*) استطاع أن ينتزع ملكية أرض مساحتها (١,٢٥٧,٥٥٠) فدانًا في عام ١٩١٣م، كذلك اتجهت رؤوس الأموال الأجنبية التي بلغت (١٢,٢٣٢,٠٠٠) جنيه إلى الشركات العقارية والزراعية، حيث قامت باستصلاح عشرات الآلاف من الأفدنة عن طريق تسخير العمال الزراعيين بأجور زهيدة، ثم استغلال هذه الأراضي بعد ذلك بالبيع والإيجار بأعلى أسعار الفائدة(١).

واستغل المرابون الأجانب تلك الامتيازات، وما منحته لهم المحاكم المختلطة(**) منذ عام ١٨٧٦م من حقوق في الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي صغار

(*) تأسس البنك العقاري المصري في يناير عام ١٨٨٠م، وأسهمت ثلاث عائلات يهودية في تأسيسه وإدارته، وهي عائلات: قطاوي، وسوارس، ورولو، كما ساهم في تأسيسه بنك الكريدي لونيه الفرنسي، وأصبح بمرور الزمن من أكبر البنوك العقارية في مصر، حيث بلغ رأس ماله عام ١٩٤٢م (٨٠) مليون جنيه مصري، وبلغت أرباحه في العام نفسه مليون جنيه، وقد لعب هذا البنك دورًا خطيرًا في الاقتصاد الزراعي المصري. انظر: رؤوف عباس، عاصم الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧- ١٩٥٢م، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠٢٣م، ص ص ٦٢- ٦٤، فتحي عبد العليم، النشاط الصهيوني في مصر قبل قيام إسرائيل من عام ١٨٩٧م إلى عام ١٩٤٨م، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ص٣٥، ٣٦.

(١) رؤوف عباس، عاصم الدسوقي، المرجع نفسه، ص٦٤، الطليعة، المصدر السابق، ص ص ٣٩، ٤٠.

(**) أُنشِئت المحاكمُ المختلطةُ عامَ ١٨٧٥م، للحد من مساوئ المحاكم القنصلية، وأعضائها من الأجانب والمصريين، واختصاصها الفصل في المنازعات في المسائل المدنية والتجارية بين المصريين والأجانب، وبين الأجانب مختلفي الجنسية، وقد أُلغيت هذه المحاكم بعد معاهدة عام ١٩٣٦م، حيث نصت معاهدة مونترو عام ١٩٣٧م على إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية في مصر، وإنهاء العمل بنظام المحاكم المختلطة ابتداء من عام ١٩٤٩م. للمزيد من المعلومات، ←←←

الفلاحين عن طريق الرهن العقاري، والحظر، والبيع الجبري للأراضي، بعد أن عجزوا عن تسديد ما عليهم من ديون(١).

ومن ناحية أخرى، لم تكن مصر بعيدة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي وقعت عام ١٩٠٧م(*)، مما دفع فروع المؤسسات المصرفية في مصر إلى تصفية أعمالها لمواجهة الالتزامات المالية لمؤسساتها الأصلية في بلادها، الوضع الذي أصاب الأسواق المصرية بالكساد، وحدث انهيارٌ مفاجئٌ في ثمن الأراضي والأوراق المالية، مما أثقل عبء الديون على المقترضين، وعانوا الويلاتَ من جسامة هذه الديون وفوائدها، مما أدى إلى تحولِ أعدادٍ كبيرةٍ من صغار الملاك إلى معدمين، وما ترتب على ذلك من اتساع الفجوة القائمة في الريف بين كبار الملاك وصغارهم(٢).

→→→

انظر: لطيفة محمد سالم، النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥- ١٩١٤م،ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٥٣ وما بعدها.

(١) مضابط مجلس الشورى، دور الانعقاد العادي التاسع، الجلسة الثلاثون بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٨٩م، (التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي عن موضوع: السياسات الزراعية في مصر)، ص١٢.

(*) وقعت الأزمةُ الماليةُ العالميةُ عامَ ١٩٠٧م، نتيجة للانهيار المالي في بورصة الأوراق المالية بنيويورك، وكان لهذه الأزمة أثرها القوي على الاقتصاد المصري باعتبارها إحدى المستعمرات البريطانية، وارتباط العملة المصرية بالإسترليني آنذاك. للمزيد من المعلومات، انظر: محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة، مطبعة الجريدة، القاهرة، ١٩١١م، ص ٩٩؛ الشعب، العدد (٥٠٥) بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩١٣م، مقال لعبد الرحمن الرافعي، بعنوان: (الميزان الاقتصادي في مصر) ص١.

(٢) المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٧م، تقرير مرفوع من جناب السير الدون جورست قنصل إنجلترا ووكيلها السياسي في مصر إلى جناب السير إدوارد جراي ناظر الخارجية البريطانية، ترجمة إدارة المقطم، القاهرة، ١٩٠٨م، ص ص ١٠- ١٢؛ قليني

←←←

وفي ظل هذا التطور الذي طرأ على الريف في أعقاب أزمة عام ١٩٠٧م، وامتلاك أعيان البلاد وبعض الأجانب للأراضي الزراعية، ومحاولة استغلالها بوسائل تعسفية؛ مستغلين جهل الفلاح ومنتفعين بجهوده لقاء أجر زهيد لا يكاد يكفي قوته الضروري، ومع ازدياد عدد السكان، وتشعب مطالب الحياة، وارتفاع أثمان الحَاجِيَّاتِ، كان من الطبيعي أن تسعى الحكومة لتحسين هذه الظروف ومساعدة الفلاحين على الخروج من تلك الأزمة، وعدم الخضوع لضغوط المصارف الأجنبية، فلجأت إلى مشروع الاستثمار الزراعي، بتوزيع جزء من أراضيها القابلة للزراعة على صغار الفلاحين بطريق الإيجار مدى الحياة، في توزيعين متتاليين عامي ١٩١٢م، و١٩١٥م[١] بالشكل الآتي:

أولًا ـ مشروع الاستثمار الزراعي.

استجابة لاقتراح العديد من أعضاء الجمعية العمومية[*]، وزعت الحكومة في عام ١٩١٢م مساحة قدرها (٦٣٦) فدانًا، على (١٢٧) مستأجرًا، بنسبة خمسة أفدنة

→→→

فهمي، في سبيل الإصلاح. بعض مشاكلنا القومية ووسائل تفريجها، مطبعة صادق بالمنيا، (د.ت)، ص ٢٢؛ الشعب، المصدر السابق، ص١.

Samir Radwan: Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967, London, 1974.p. 12.

Crouhiey, A.E: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt Government Press, Cairo, 1936, pp.50,61.

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية ١٩١٠م – ١٩١٢م، ج٢، إعداد وتحقيق: مصطفى الغريب محمد، مطبعة دار الكتب والوثائق العمومية، القاهرة، ٢٠١١م، محضر جلسة ٣١ مارس ١٩١٢م، (اقتراح العضو خالد لطفي باشا بخصوص طلب بيع أطيان الحكومة للأهالي)، ص ٧٦٤؛ مجلة التعاون: المصدر السابق، (التعمير الزراعي في الريف)، ص٥٩.

(*) تأسست الجمعية العمومية عقب تقرير دوفرين (Lord Dufferin) عام ١٩٨٣م من ٨٤ عضوًا من بينهم النظار، وأعضاء مجلس شورى القوانين، و٤٦ عضوًا آخرين يتم انتخابهم ←←←

لكل مستأجر(*)، وعُرِفَت بمستعمرة بيلا(**) التابعة لمركز سمنُّود بمديرية الغربية، ووزعتها على المستأجرين بالشروط الآتية:

←←←

بواسطة مندوبي الانتخاب، ومدة نيابتهم ست سنوات، ويرأس الجمعية رئيس مجلس شورى النواب، وتعقد مرة كل سنتين، ولا يتم عقد جلساتها إلا بحضور ثلثي الأعضاء، وظلَّت جلساتها سرية حتى ٩ فبراير عام ١٩١٠م، فأصحبت علنية. انظر: محاضر جلسات الجمعية العمومية، المصدر السابق، محضر افتتاح جلسة ٩ فبراير عام ١٩١٠م، ص ص ٣٦ – ٤٢؛ محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي، ج٤، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٣٩م، ص٥٥٣.

(*) كانت هذه الأطيان وغيرها ملكًا لأهالي البلاد الكائنة بها، لكنهم قاموا ببيعها وفاءً لما عليهم من ديون، فآلت إلى أفراد الأسرة الخديوية، وقد تنازل عنها الخديو إسماعيل بمقتضى الأمر العالي الصادر في أكتوبر عام ١٨٧٨م إلى الحكومة؛ لتتمكن من تحسين حالتها المالية بعقد قرض قدره ثمانية ملايين جنيه ونصف، ولتكون تلك الأطيان رهنًا لسدادها، وكانت مساحة تلك الأرض (٤٢٥,٧٢٩) فدانًا، بِيعَ منها جزءً كبير، ولم يتبق منها في عام ١٩١٢م غير (١٤٥) ألف فدانٍ. انظر: محاضر جلسات الجمعية العمومية، المصدر السابق، محضر جلسة ٣١ مارس ١٩١٢م، ص ٧٦٣.

(**) بِيلا، قرية قديمة كانت تابعة لمديرية الغربية، عُرِفت في بادئ الأمر باسم بيولا، ثُمَّ حُرِّف اسمها من بيولا إلى بِيلا، وفي عام١٨٧١م أُنشِئَ بمديرية الغربية قسم إداري باسم مركز بيلا مقره بلدة طلخا، لكن سرعان ما تغيَّر اسمه عام ١٨٨١م، وَسُمِّيَ بمركز طلخا، وأصبحت قريةُ بيلا تابعةً له، وفي ٢٤مايو ١٩٣٨م أصدر وزير الداخلية قرارًا بإنشاء مركز جديد باسم مركز بيلا، وأصبحت بلدةُ بيلا قاعدةً لمركزها الجديد الذي تكوَّن من نواحي فصلت من مراكز شربين وطلخا والمحلة الكبرى وكفر الشيخ. للمزيد من المعلومات، انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م،ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٣٧.

- يدفعُ المستأجرُ إيجارًا سنويًا خلال السنوات الثلاث الأولى ابتداءً من أول نوفمبر عام ١٩١٢م، بواقع قرش واحد عن كل فدان.
- إذا تحسنت الأرض في السنوات الثلاث الأولى، يجدد له الإيجار لمدة عشر سنوات أخرى بواقع إيجار سنوي قدره (١٠٥) قروش عن الفدان، يزاد عليه إيجار إضافي يعادل الضريبة المربوطة على الأطيان المجاورة.
- إذا قامَ المستأجرُ بسدادِ الإيجار وزراعة الأرض خلال السنوات العشر الأولى، يجددُ له الإيجارُ مدى الحياة بإيجارٍ سنويٍ قدره خمسة قروش عن الفدان، يزاد عليه إيجار إضافي يعادل قيمة الضريبة(١).

ومن بين الشروط التي تضمنها عقد الإيجار المحرر بين الحكومة ممثلة في شخص مدير الغربية ومدير مصلحة الأملاك الأميرية، وبين المستأجر، الشرطان الآتيان:

- للمستأجر الحق في نقل العقد لأي شخص آخر مقابل تعويض مادي ينتفع به، بشرط موافقة الحكومة كتابة، وتتعهد الحكومة بالموافقة على النقل، إذا كان لصالح أحد أولاد المستأجر أو أحد أقربائه.

---

(١) محاضر جلسات الجمعية العمومية، المصدر السابق، محضر جلسة ٣١ مارس ١٩١٢م، (اقتراحات كل من خالد لطفي باشا، وقرشي أحمد بك، وأمين الشمسي باشا، والسيد علي محمود أفندي، بخصوص طلب بيع أطيان الحكومة للأهالي)، ص ص ٧٦٢- ٧٦٦؛ مجلة التعاون، العدد (٦)، يونيو ١٩٥٦م، مقال لأمين عمارة، مقرر لجنة التعمير وحيازة الأراضي، بعنوان: (التعمير الزراعي في الريف)، ص٥٩.

- يلغى العقدُ بوفاةِ المستأجر، وللحكومة الحق في نقل الإيجار إلى أيِّ ابن من أبنائه يُسَمِّيهِ المستأجرُ كتابةً، بشرط ألاَّ تقل سنه عن ثماني عشرة سنة، فإذا لم يُسَم المستأجرُ أحدًا من أبنائه، يكون عقد الإيجار لأكبرهم سنًّا[١].

والواقعُ، أن العقودَ المبرمةَ بين الحكومةِ والمستأجر لم تكن عقودَ إيجارٍ بالمعنى المفهوم، وقد فسرها قسمُ قضايا الحكومةِ بأنها عقودُ التزامٍ نهائيةٍ يسري مفعولها مدى الحياة[٢].

لكن لوحظَ على النظامِ الذي وُضِعَ لهذه المستعمرة عدمُ إقامةِ منازلَ للمنتفعين، ومن ثَمَّ خصصتِ الحكومةُ قطعةَ أرضٍ فضاءٍ، قسمتها إلى أجزاء، لكي يقيمَ كل منتفعٍ منزلًا لسكناه، كما شيدت في هذه المستعمرة مدرسة زراعية، أَلحَقت بها مزرعة مساحتها أربعين فدانًا، لتعليم الفلاحين طرق الزراعة وأصول الفلاحة، وكان المنتفعون بأرض هذه المستعمرة من أهالي البلادِ المجاورةِ، وكانت الأفضليةُ في التأجير لمن يملك مواشي[٣].

ووزعت في عام ١٩١٥م، مساحةً أخرى قدرها (٨٥٩) فدانًا، عُرِفَت بمستعمرة (شطا)، قسمتها لقطعٍ صغيرةٍ مساحتها خمسة أفدنة تقريبًا، ووزعتها على المستأجرين من أهالي مديريتي المنوفية والشرقية، وعددهم (١٦٩) مستأجرًا، وأقامت لكل واحدٍ منهم منزلًا لسكناه بالشروط الآتية:

- يدفعُ المستأجرُ خلالَ السنواتِ الثلاثِ الأولى من مارس عام ١٩١٥م إيجارًا قدره عشرة قروش عن القطعة والمنزل التابع لها.

---

(١) مجلة التعاون، المصدر نفسه، ص٦٠.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

- إذا قام المستأجرُ خلال المدة السالفة الذكر بتحسين حالة الأرض وزراعتها، يجددُ له الإيجارُ لمدة خمس عشرة سنةٍ، بإيجار سنويٍ قدره سبعة جنيهات عن القطعة والمنزل، مع إيجار إضافي يعادل الضريبة.
- إذا قام المستأجرُ بسداد الإيجار وزراعة الأرض خلال الخمس عشرة سنة بطريقةٍ مرضيةٍ، تجددُ له الحكومةُ التأجيرَ طوال حياته في نظيرِ إيجار سنويٍ قدره ثلاثونَ قرشًا عن القطعة والمنزل، يُضَافُ إليها إيجارٌ إضافي معادل للضريبة[١].

أما باقي شروط التأجير، فإنها تتفق مع شروط تأجير مستعمرة (بيلا) من حيث التنازل، أو النقل والتوريث في حالة وفاة المستأجر الأصلي.

وقد نجحَ المشروعُ إلى حد كبيرٍ من حيث تحسين حالة الأرض التي وزعت على الفلاحين، حيث إنهم كانوا يبيعون حق انتفاعهم خلال سنوات الإيجار الأولى بمبلغ سبعين جنيهًا للقطعة الواحدة، ثم أخذ هذا الثمن في الارتفاع حتى بلغ (٨٠٠) جنيه، بعد أن تحسنت الأرض، وعرف الفلاحون مزايا المشروع، إلا أنَّ فائدةَ المشروعِ من حيث تخفيف حدة الضغط السكاني، كانت جزئية، بل ومحلية؛ لأن أغلب المنتفعين كانوا من أهالي الجهات المجاورة، كما أن الحكومةَ لم تهتم بتوفير الخدمات العامة لهم، حتى إنّ المدرسةَ الزراعيةَ في مستعمرة (بيلا) أُلْغِيت، وَبِيعَتْ مزرعتُها للأهالي[٢].

ثانياً ـ مشروع الملكياتِ القرويةِ الصغيرة.

قام مشروعُ الاستعمارِ الزراعي أو الاستثمار الزراعي في مستعمرتي (بيلا) و(شطا) على أساس توزيع الأراضي الحكومية على الفلاحين بطريق الإيجار مدى

---

(١) نفسه، ص ٦١.

(٢) نفسه.

الحياة، لكن الحكومة عَدَلَتْ بعد ذلك عن هذه الطريقة، ووضعت مشروعها الجديد على أساس الإكثار من الملكيات الفردية الصغيرة، لصيانة ملكية الأراضي التي توزع على صغار المزارعين، وضمان عدم انتقالها من أيديهم، فقامت مصلحةُ الأملاكِ الأميريةِ(*) في صيف عام ١٩٢٨م، بتوزيع (٢٠٠٠) فدانٍ بناحية (أبو جنشو) بمديرية الفيوم على صغار المزارعين، بواقع خمسة أفدنة لكل مزارعٍ، وعددهم (٤٠٠) مزارعٍ، وحددت لهم الثمن على أقساط ضئيلة في أول الأمر، على أن تزداد تدريجيًّا خلال ثلاثين سنة(١). وتحقيقًا لرغبات البرلمان، وزعت الحكومةُ عام ١٩٣٠م مساحةً أخرى قدرها (٥٠٠٠) فدانٍ على ألف مزارعٍ بمديرية الغربية، بواقع خمسة أفدنة لكل مزارعٍ، وبالشروط السابقة بعد تعديلها تعديلًا طفيفًا، ورأت أن يكون توزيع الأراضي منصبًّا على الأراضي التي استصلحت، لا على الأراضي البور؛ حتى يتمكن الأهالي من استثمارها استثمارًا عاجلًا (٢).

بعد ذلك، تطورت الأنظمة المتعلقة بتمليك أراضي الحكومة، فوضعت مصلحةُ الأملاكِ الأميرية عِدَّةَ شروط لبيع هذه الأراضي سواء كانت مستصلحة أم غير مستصلحة بالممارسة أم بالمزاد العلني، وكان الغرضُ من ذلك زيادة الملكيات

(*) أُنْشِئَت مصلحةُ الأملاكِ الأميرية عام ١٩١٣م، لإدارة ما تبقى من أطيان الدومين (الدولة)، وغيرها من أملاك الميري، وكانت تابعة لوزارة المالية، وَصُفِّيَتْ هذه المصلحة وَبِيعَتْ أراضيها بناء على الدعوة التي حمل لواءها كبارُ ملاك الأراضي الزراعية. انظر: عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤– ١٩٥٢م، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٤٥.

(١) مضابط مجلس الشيوخ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السادس، الجلسة الافتتاحية بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٠م، ص٣؛ مجلة التعاون، (التعمير الزراعي في الريف)، المصدر السابق، ص ٦١.

(٢) مضابط مجلس الشيوخ، المصدر السابق، ص ٣.

الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشركات والهيئات على استصلاح الأراضي وبيعها بعد ذلك لصغار المزارعين، إلا إن الفوائدَ المرجوةَ من هذه الأنظمة لم تتحقق بصورة كاملة؛ إذ إن أغلب الأراضي آلت إلى كبار الملاك بالنسبة لنفوذهم وإمكاناتهم المادية، كما أن بعض الشركات استغلت سلطاتها ونفوذها وباعت أراضيها لصغار المزارعين بأثمان باهظة وشروط تَعَسُّفِية[١].

يتضحُ مما سبق : إلى أي مدى قام رأسُ المالِ الأجنبي بدوره في وقفِ التطور الاقتصادي للمجتمع المصري، وتجميد علاقات الإنتاج المختلفة في الزراعة، بالإغراق في أعمال الرهونات والمتاجرة بالأرض نفسها دون توجيه رأس المال في تحسين أو تطوير الإنتاج، مما أدى إلى زيادة تركز الملكية، وازدياد قيمة الأرض، وزيادة الإيجارات، وما تبعه من تخلف شديد في وسائل الإنتاج وعلاقاته، الوضع الذي كان من أقوى الأسباب التي جعلت الحكومة تقوم ببيع جزء من أراضيها من خلال مشروعَي (الاستثمار الزراعي، والملكيات الفردية الصغيرة)، ورغم ضآلة الأراضي الموزعة والتي بلغت (٨,٤٩٥) فدانًا، فإنها أفادت فائدة لابأس بها؛ حيث أصبح نحو (١٦٩٦) شخصًا من الأهالي المعدمين مُلَّاكًا لمساحة من الأرض تكفي معيشتهم، وما ترتب عليه من إنماء الثروة العمومية في البلاد، حيث قام هؤلاء المزارعون بفلاحة الأرض، وزيادة خصوبتها، ومضاعفة غلتها، وتبع ذلك زيادة الضرائب، وسهولة تحصيلها، وحرمان الأجانب والشركات الأجنبية من حق استثمارها واحتكارها.

---

(١) نفسه.

المبحث الأول

توزيع الإقطاعيات على خريجي المدارس الزراعية

وضعت الحكومةُ المصريةُ عامَ ١٩٣٧م مشروعًا، الغرض منه توزيع جانبٍ من أراضيها المستصلحة بشمال الدلتا على خريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحقيقًا للعديد من الأهداف، أهمها: إيجادُ عمل لطائفة من الشباب، لتخفيف حدة البطالة بين أوساط المتعلمين، ورفع مستوى الإنتاج الزراعي نتيجة لاستغلال الأراضي طبقًا لأسس علمية حديثة، ونشر ثقافة زراعية واسعة في الأوساط الريفية التي تقع فيها أراضي الإقطاعيات الزراعية، والتي تعدُّ حقول تجارب للمنتفعين، وخلق مجتمع عمراني في الجهات النائية البعيدة عن المدن وعواصم المديريات، وتحويل جانب من الثورة المتجمدة إلى ثورة متداولة عن طريق بيع أراضي الحكومة الشاسعة بعد استصلاحها لتكون موردًا جديدًا لخزانة الدولة[١].

أولًا: إقطاعيات عام ١٩٣٩م.

نظرًا لزيادة عدد السكان بالنسبة إلى الثروة العامة، وازدياد حدة البطالة في البلاد، إذ بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٣٧م نحو (١٥,٩) مليون نسمة، مقابل (١٤,٢) مليون نسمة عام ١٩٢٧م، بزيادة بلغت (١٧٪)، وبلغت زيادة الطبقة الزراعية في الوجه البحري نحو (٣١,٧٪)، بينما لم تزد المساحات المنزرعة غير (١٢,٥٪)، وبلغت مساحة الأراضي البور في الوجه البحري (٣٢,١٪) من مجموع الزمام، وفي الوجه القبلي بلغت الزيادة في نسبة الطبقات الزراعية إلى (٢٤,٧٪)، في الوقت الذي لم تزد نسبة المساحة المنزرعة فيه غير (١٣,٨٪) – نظرًا لما سبق،

(١) نفسه، ص ٦٣.

بحثت وزارةُ الماليةُ إقطاع بعض الأراضي الزراعية الأميرية المستصلحة في شمال الدلتا إلى بعض خريجي المدارس الزراعية العالية والمتوسطة لتوجيههم إلى العمل الذين هيئوا له[١].

وفي عام ١٩٣٩م كُلِّفَ المجلسُ الاستشاري الأعلى بمصلحة الأملاك الأميرية بدراسةِ المشروع، واستقر الرأيُ على تخصيص (٤٣٢٠) فدانًا من أملاك الدولة في منطقتين: إحداهما مساحتها (٢٣٨٩) فدانًا بناحية إبشان[*] -التابعة لمركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ حاليًا- لتوزيعها على خريجي كلية الزراعة، والأخرى مساحتها (١٩٣١) فدانًا بناحية كفر الوكالة[**] – التابعة لمركز شربين بمحافظة الدقهلية حاليًا- لتوزيعها على خريجي المدارس الزراعية والمتوسطة [٢].

---

(١) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة السادسة بتاريخ ٣ مايو ١٩٣٨م، (كلمة النائب عبد المجيد نافع في رده على خطاب العرش)، ص ٨٣.

(*) إبشان من القرى القديمة، وكانت قاعدة قسم سمنُّود السفلى، وقد وردت إبشان في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد باسم منية إبشان من أعمال الغربية، وكانت تابعةً لمركز المحلة الكبرى، وعندما أنشئ مركز بيلا عام ١٩٣٨م، أُلحقت به لقربها منه. انظر: محمد رمزي، المصدر السابق، ص٢٩.

(**) تكوَّن كفر الوكالة عام ١٨٥٨م من الوجهة الإدارية، وفي عام ١٩٠٠م، فُصِلَ من الوجهة المالية من زمام الحصص، وبذلك أصبح ناحيةً قائمةً بذاتها، وكان تابعًا لمركز شربين بمديرية الغربية. انظر: محمد رمزي، المصدر نفسه، ص٨٢.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٥٤٠٦- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الاثنين ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٢هـ/ ٢٩ مارس ١٩٤٣م، مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن توزيع مساحات يبلغ مجموعها ٤٦١٧ فدانًا انتخبت للإقطاعيات الزراعية الجديدة على خريجي المعاهد الزراعية العالية والمتوسطة، تحريرًا في ٦ مارس ١٩٤٣م، ص١.

ووضعَ المجلسُ الاستشاريُ -لتسليم هذه الإقطاعيات إلى أولئك الخريجين- شروطًا، أهمها: أن يكون المنتفعُ مصري الجنسية، وحسن السير والسلوك والأخلاق، وأن يكون من خريجي كلية الزراعة أو المعهد العالي الزراعي بشبين الكوم والمعاهد الزراعية المتوسطة المتفوقين، وألا يزيد عمره عن أربعين عامًا، وإذا كان شاغلًا لوظيفة حكومية أو بإحدى الهيئات، أن يكون مستعدًّا لتركها في حالة اختياره، وأن يكون من عائلة مقيمة في الريف أو من عائلة تمارس الزراعة، وألا تكون له أملاك تُدِر ريعًا كافيًا لمعاشه بحسب تقدير اللجنة لذلك، وَيُفَضَّلُ بين الراغبين -إذا تساوت مؤهلاتهم- المتزوجُ على الأعزبِ، ومن كان لديه رأس مالٍ مبدئيٍ قدره مائة جنيه يُودِعه بخزانة مصلحة الأملاك، ومن كان ممتازًا في الأعمال الزراعية ومعلوماته فيها أكثر اتساعًا، ويستبعد الطلاب الذين ليسوا من أبناء الريف، أو لا يمارسون الزراعة(١).

واشترط المجلسُ الاستشاريُ أن تؤلفَ جمعية تعاونية من أفراد كل فريق، وأن يدفعَ كل فردٍ منهم (٥٪) من مجموعِ ثمن الأرض في السنوات الثلاث الأولى بدون فائدة، ثُمَّ يقسط الباقي على سبع وعشرين سنة، بفائدةٍ قدرها (٢٪)، كما قرر -أيضًا- أن تمدهم الحكومة بالآلات الزراعية، والمواشي، وإقامة المباني اللازمة لسكناهم مع تقسيط أثمانها(٢).

---

(١) مجلة التعاون، مصدر سبق ذكره، (التعمير الزراعي في الريف)، ص ٦٣.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) جزء أول: التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية على خريجي المدارس الزراعية، مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن توزيع مساحات يبلغ مجموعها ٤٦١٧ فدانًا انتخبت للإقطاعيات الزراعية الجديدة على خريجي المعاهد الزراعية العالية والمتوسطة، تحريرًا في ٦ مارس ١٩٤٣م، ص٢.

وقامَ المشروعُ على أساسِ توزيع (٤٠) فدانًا لخريج كلية الزراعة، وعددهم (٦٠) طالبًا، و(٣٠) فدانًا لخريج المعاهد الزراعية المتوسطة، وعددهم (٦٤) طالبًا، مع تفاوتٍ يسيرٍ في المساحة تبعًا لحدود الأرضِ وجودة التربة، ومدى صلاحيتها للاستغلال الزراعي، وتولت اختيارَ المنتفعين لجنةٌ تشكلت بوزارة الماليةِ والاقتصادِ برئاسةِ وكيل وزارة المالية، وعضوية كل من وكيل وزارة الزراعة، ومدير عام مصلحة الأملاك الأميرية، ومدير التفتيش الزراعي بوزارة الأوقاف، وتم توزيع الإقطاعيات على المختارين بطريق الاقتراع السري، نظرًا لتباين الإقطاعيات واختلافها في درجة خصوبة الأرض(١).

وأمدتهم مصلحةُ الأملاكِ بالآلات والمواشي، وأُضِيفَت أثمانُها إلى حساب كل منهم؛ لتُحَصَّل في مدة خمس سنوات، كما أعطتهم سلفًا شهريةً بواقع ثلاثة جنيهات لكل فرد في السنة الأولى، لمواجهة نفقات معيشتهم، على أن تسدد عند ظهور محصول أول سنة، وفضلًا عن ذلك توسطت المصلحةُ لدى بنك التسليف الزراعي لإمدادهم بالبذور والسماد(٢).

ثانياً ـ إقطاعيات عام ١٩٤٤م.

أحدث مشروعُ إقطاعياتِ عام ١٩٣٩م سالف الذكر ردةَ فعلٍ إيجابيةٍ في أوساطِ طلاب المدارس الزراعية المتوسطة وكلية الزراعة، ولذلك قدَّم خِرِيِّجُوها طلباتٍ كثيرةٍ إلى الحكومة، يلتمسون فيها تخصيص إقطاعيات جديدة لهم. واستجابة لذلك، فكرت وزارةُ الماليةِ في تخصيصِ مناطق جديدة للإقطاعيات الزراعية، نظرًا لما رأته من

---

(١) مجلة التعاون، مصدر سبق ذكره، (التعمير الزراعي في الريف)، ص ٦٤.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) المصدر السابق، مذكرة وزارة المالية بشأن توزيع مساحات يبلغ مجموعها ٤٦١٧ فدانًا انتخبت للإقطاعيات الزراعية الجديدة، تحريرًا في ٦ مارس ١٩٤٣م، ص٢.

الفائدةِ التي تعود على البلاد من توطين لفيف من الشبان في الأراضي الزراعية وتدريبهم على النهوض بأعمال الزراعة. لكنَّها هذه المرة وضعت شروطًا جديدة تكفل حسن الاستغلال، وذلك على ضوء ما أسفرت عنه التجربة في الإقطاعيات الأولى، فقررت في مارس عام ١٩٤٢م تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة المالية لبحث موضوع إقطاع مناطق جديدة ووضع الشروط الواجب السير عليها، فقامت اللجنة بمهمتها، وبحثت الموضوع من جميع نواحيه، وفي الوقت ذاته فحصت حالةَ الإقطاعياتِ القديمة للوقوف على مدى نجاح المنتفعين بها وما لاقوه من صعوبات، وقدمت تقريرًا بمقترحاتها إلى وزارة المالية التي استقر رأيها في هذا الشأن على تخصيصِ مساحةٍ قدرها (٤٦١٧) فدانًا للإقطاعيات الجديدة، منها: (٩٧٥) فدانًا بزراعة الجزائر(*)، وأخرى مساحتها (١٥٧٦) فدانًا بزراعة السلسول، وثالثة مساحتها (١٣٧٣) فدانًا بزراعة الغيط الكبير، ورابعة مساحتها (٦٩٣) فدانًا بزراعة السَّتاموني(*)، على أن تقسم المساحة الأولى إلى (٣٤) إقطاعية بواقع (٤٠) فدانًا لكل منتفع، والثانية إلى (٣٥) إقطاعية بواقع (٤٥) فدانًا، والثالثة (٣٤) إقطاعية بواقع (٤٠) فدانًا، والرابعة (٢٠) إقطاعية بواقع (٣٥) فدانًا، أي بمجموع (١٢٣) إقطاعية(١).

(*) تكَّونَ كفرُ الجزائر من الناحية الإدارية عام ١٨٤٣م، وذلك بعد فصله من زمام البكاتوش، وكان تابعًا لمركز دسوق بمديرية الغربية. انظر: محمد رمزي، المصدر السابق، ص٣٠.

(**) السَّتاموني، إحدى القرى القديمة التي كانت تتبع مديرية الغربية، تكونت من الوجهة الإدارية بقرار مجلس مديرية الغربية في ٧ فبراير عام ١٩٤٠م، وكانت تابعة لمركز شربين، وعندما أُنشئ مركز بلقاس عام ١٩٤٣م، أُلحقت به لقربها منه. للمزيد من المعلومات، انظر: محمد رمزي، المصدر نفسه، ص٣٠.

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) المصدر السابق، ص٣.

ويرجع السبب في تفاوت مساحة الإقطاعيات إلى تفاوت درجة جودة التربة، حيث قدر ثمن الفدان في المنطقة الأولى بمبلغ (٥٣) جنيهًا، وفي الثانية بمبلغ (٥٠) جنيهًا، وفي الثالثة بمبلغ (٣٠) جنيهًا، وفي الرابعة بمبلغ (٤٢) جنيهًا، ورؤي تخصيص أراضي مزرعتي الجزائر والسلسول لخريجي كلية الزراعة، وأراضي مزرعتي السَّتّاموني والغيط الكبير لخريجي المعاهد الزراعية [١].

واشترطت أن يكون اختيار من يمنحون الإقطاعيات من الخريجين محصورًا في أبناء العائلات المقيمة بالريف أو التي تمارس الزراعة بالفعل بعد التأكد من معلوماتهم العلمية في الزراعة، كما اشترطت أن لا يكون الطالب شاغلًا لوظيفةٍ حكوميةٍ أو بإحدى الشركات والدوائر أو الهيئات، وألا يمتلك أملاكًا خاصة يفي إيرادها بحاجته المعيشية، وأن لا يمتلك والداه ما يعتبر كافيًا لحاجاته المعيشية، ويراعى في الاختيار الترتيب المعمول به في كلية الزراعة أو المدرسة الزراعية التي تخرج الطالب فيها من حيث تفوقه، وصلاحيته للأعمال الزراعية ومعلوماته فيها، وإذا تساوت المؤهلات بين طَالِبَيْنِ يفضل المتزوج على الأعزب، أما اختيار المنتفعين من بين المتقدمين، فقد تم بمعرفة لجنة صدر بتشكيلها قرار وزاري بتاريخ ٩ مارس ١٩٤٢م، مكونة من وكيل وزارتي المالية والزراعة، ومدير عام مصلحة الأملاك، وعميد كلية الزراعة[٢].

ورأت أن تعطى الإقطاعيات للخريجين بطريق الإيجار لمدة تسع سنوات تنتهي بالتمليك لمن تثبت صلاحيته للاستمرار في الإقطاعية وحسن قيامه بتعهداته، ويحدد الإيجار في كل سنة من التسع سنوات الأولى بما يوازي قيمة القسط السنوي الذي يستحق على المنتفع مضافًا إليه قيمة الأموال الأميرية، وذلك على أساس تقسيط

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

الثمن وتكاليف المباني على ثلاثين عامًا بفائدة (٢٪)، ويحتسب ما يدفع من إيجار في التسع سنوات الأولى كجزء من الثمن والتكاليف، ثم يقسط الباقي بعد ذلك على واحدٍ وعشرين عامًا [١].

وقررت الحكومةُ أن تمنحَ كل خريجٍ يقع عليه الاختيار سلفة مالية لإقامة المباني اللازمة لسكناه وشراء الآلات الزراعية والمواشي، وحددت وزارةُ الماليةُ مقدار السلفة الواجب منحها لكل طالب بمبلغ (٢٥٠) جنيهًا للمنشآت البنائية، و(١٠٠) جنيه للماشيتين، و(١٠٠) جنيه لإنشاء ساقيتين أي بمجموع (٤٥٠) جنيهًا، على أن تُضَم (٢٥٠) جنيهًا الخاصة بالمباني إلى ثمن الأرض، وَتُقَسَّطُ على ثلاثين عامًا، وَتُقَسَّطُ (٢٠٠) جنيه الخاصة بالآلات والمواشي على سنوات الإيجار التسع فقط، أما باقي المصاريف الزراعية اللازمة فيديرها المنتفع نفسه مع انتفاعه بالتسهيلات التي يضمنها بنك التسليف الزراعي والجمعية التعاونية الزراعية للخريجين، وَيُشْتَرَطُ على كل منتفع أن يصرف السلف الممنوحة في الغرض المعطاة من أجله تحت رقابة الحكومة، وتضع الحكومةُ الرسومات التي تُقَام على مقتضاها المنازل، وقررت أن تقوم الحكومة علاوة على ذلك بإقامة المنشآت العامة اللازمة لخدمة المنتفعين بالإقطاعيات[٢].

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٧١٠٣- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الخميس ٨ شوال ١٣٧٠هـ/ ١٢ يوليو ١٩٥١م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد الوطني بشأن الإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ١ يوليو ١٩٥١م، ص١.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٥٥٤٠٦- ٠٠٧٥) مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن توزيع مساحات يبلغ مجموعها ٤٦١٧ فدانًا انتخبت للإقطاعيات الزراعية الجديدة على خريجي المعاهد الزراعية العالية والمتوسطة، تحريرًا في ٦ مارس ١٩٤٣م، ص٤.

واشترطت أن تشكل جمعية تعاونية من المنتفعين بالإقطاعيات في كل منطقة، ويتعين على كل منتفعٍ أن يكون عضوًا بالجمعية الواقعة في المنطقة الخاصة بإقطاعيته، وتكون كل جمعية تعاونية مسئولة بالتضامن عن تسديد كافة المطلوبات في مواعيدها، حيث إن هذا المشروع قائمٌ على أساس تعاوني، ويجب أن يسير على المبدأ نفسه في كل خطواته(١).

وإذا توفي أحد المنتفعين خلال السنوات التسع الأولى، تقدر قيمة ما تساويه الإقطاعية وقتها، ويعطى ورثته نصف الزيادة التي ارتفعت إليها قيمة الإقطاعية عما كانت تساويه وقت أن تسلَّمها مورثُهم وذلك حسب تقدير اللجنة العليا لتقدير الأراضي(٢).

ووضعت الحكومة رقابة للإشراف على تنفيذ شروط الإقطاعيات، بحيث أصبح لها حق فسخ التعاقد المبرم مع المنتفع بمجرد عدم تنفيذ أي شرط من الشروط الموضوعة، وأوكلت هذه الرقابة إلى مندوب مقيم بالإقطاعيات ويرأس الجمعية التعاونية، وأصبح له حق مراقبة الأرض والأعمال الزراعية، ومحاسبة أصحاب الإقطاعيات ومراجعة حساباتهم وإرشادهم الفني، وَيُقَدِّمُ في كل موسم زراعي تقريرًا مفصلًا عن كل إقطاعية مع ملاحظته عليها(٣).

وتقرر أن يتكون مجموع رأس مال مشروع الإقطاعيات الجديدة مما يأتي: مبلغ (٢٠٠,٧٧١) جنيهًا الثمن المقدر لمساحة (٤٦١٧) فدانًا المقترح توزيعها كما سبق

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن أخذ مبلغ (٥٠,٨٥٠) جنيهًا قيمة السلف اللازمة لإقامة المباني للمنتفعين بالإقطاعيات ولشراء الآلات الزراعية والمواشي من الاحتياطي، تحريرً في ٦ مارس ١٩٤٣م، ص ٥.

بيانه، ومبلغ (٢٨,٢٥٠) جنيهًا سلفة إقامة المباني للمنتفعين بالإقطاعيات وعددهم (١١٣) شخصًا باعتبار (٢٥٠) جنيهًا لكل منتفعٍ، وتسدد مع أقساط ثمن الأرض في مدة ثلاثين عامًا، ومبلغ (٢٢,٦٠٠) جنيه، سلف لشراء الآلات الزراعية والمواشي بواقع عشرين جنيهًا لكل شخص وتسدد في التسع سنوات الأولى المعتبرة مدد تأجير، ومبلغ (١٠,٠٠٠) جنيه مصاريف إنشاء قريتين ليصبح المجموع: (٢٦١,٦٢١) جنيهًا[١].

وقد تم – بناء على اقتراح لجنة المالية– أخذ مبلغ (٥٠,٨٥٠) جنيهًا قيمة السلف الممنوحة للمنتفعين لإقامة المباني وشراء الآلات والمواشي من الاحتياطي العام مباشرة، أسوة بسائر السلف الممنوحة للمجالس المحلية والهيئات على أن تسدد في المدد المحددة لكل نوع منها، وقد أعدت مصلحة الأملاك نماذج الطلبات وعقود التمليك التي يوقعها من يختارون لهذه الإقطاعيات على أساس الاشتراطات الموضحة أعلاه[٢].

وأقر مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٩ مارس ١٩٤٣م القواعد الخاصة بتوزيع هذه المساحة من أملاك الحكومة والواقعة بزراعات الجزائر والسلسول والستاموني والغيط الكبير، وقامت وزارة الزراعة بتنفيذ هذا التوزيع، وبلغ عدد المنتفعين (١١٣) خريجًا، تسلموا إقطاعياتهم عام ١٩٤٤م[٣].

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

(٣) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٥٧٢٧٣– ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ/ ١٢ مارس ١٩٥٢م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد الوطني إلى مجلس الوزراء بتعديل البند الخاص من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ يناير ١٩٤٦م بشأن الإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في فبراير ١٩٥٢م، ص١.

ثالثاً ـ إقطاعيات عام ١٩٤٧م.

شكّلت الحكومةُ المصريةُ في عام ١٩٤٥م لجنةً لبحث موضوع التصرف في الأراضي الحكومية، وخلصت اللجنةُ في تقريرها إلى توصياتٍ عُرِضَت على مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ أبريل عام ١٩٤٥م. وكان مما تناولته اللجنة باستفاضة مشروع الإقطاعيات الزراعية على الأسس الزراعية، والاجتماعية، والاقتصادية التي كانت نواة التفكير في هذا المشروع، ورأت –على ضوء ما أثير في أبحاثها من مداولات وما أسفر عنه المشروع في مراحله السابقة من نتائج– أن المشروعَ يحققُ مصلحةً عامةً من الناحية الاجتماعية ورفع مستوى الحياة الإقليمية؛ ولذا أوصت بالاستمرار فيه كلما تيسر للحكومة ذلك، كما وافقت على نصوص العقد الخاص بهذه الإقطاعيات بعد إدخال تعديلات عليه. وبعد بحث مجلس الوزراء لتوصيات اللجنة، أصدر قراره بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٥م بالموافقة على ما أوصت به اللجنة المشار إليها[١].

ومتابعة لهذه السياسة، واضطراد زيادة خريجي المعاهد الزراعية وشدة رغبتهم في الحصول على أراضٍ زراعيةٍ؛ ليركزوا جهودهم في استثمارها، رأت وزارةُ الماليةِ اختيارَ مساحاتٍ جديدةٍ مقدارها (٤٨١٠) فدانًا، لتوزيعها عليهم، ووقع الاختيارُ على منطقتين، خصصت إحداهما لخريجي كلية الزراعة، وهي على مساحتين، الأولى تبلغ

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٤٩٦١٥– ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء غرة صفر ١٣٦٦هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٦م، بشأن تخصيص أراضٍ حكومية للتوزيع على خريجي المعاهد والمدارس الزراعية، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن تخصيص منطقتين من الأراضي الحكومية للتوزيع على خريجي المعاهد الزراعية، تحريرًا في ديسمبر ١٩٤٦م، ص ص ١، ٢.

(١٨٢٠) فدانًا، بزراعة الفؤادية(*) والمحمدية(**) والعباسية(***) بتفتيش كفر سعد(****). والثانية تبلغ (٦١٢) فدانًا، بزراعة السعادة بتفتيش دسوق، على أن

(*) الفُؤَادِيَّة، كانت تابعة لأراضي منطقة (برية مصنا) التابعة لمديرية البحيرة، والتي تم مسحها عام ١٨٩٩م، وسُمِّيت باسم عزبة خالد مرعي، وأصبحت ملكًا للخاصة الملكية باسم تفتيش إدفينا، حيث قامت بإصلاحها وتقسيمها إلى مناطق زراعية ونواحي إدارية، وأَنشئت بها قرى جديدة، أُطْلق عليها أسماء الملك فؤاد والملكة نازلي وأنجالهما والخديو إسماعيل، وهذه القرى هي: الفؤادية، والنازلية، والفاروقية، والفوزية، والفائزة، والفائقة، والفتحية، والإسماعيلية. وفي عام ١٩٣٧م صدر قرار بتقسيم عزبة خالد مرعي على القرى السابق ذكرها، وبذلك أُلغيت ناحية عزبة خالد مرعي من عِداد النواحي المالية، وَحَلَّ محلها في زمامها القرى المذكورة، وأصبحت قرية الفؤادية ناحية قائمة بذاتها تابعة لمركز رشيد عام ١٩٣٧م. للمزيد، انظر: محمد رمزي، المصدر السابق، ص٣٠٢.

(**) المُحَمَّدِيَّة، إحدى القرى التي كانت تتبع مركز شربين بمديرية الغربية، تَكَوَّنت من الوجهة الإدارية بقرار من مجلس مديرية الغربية في ٣١ مايو ١٩٤٣م، من خلال فصل خمس عزب من ناحية كفر سعد، وجَعْلِهَا ناحية إدارية قائمة بذاتها باسم المحمدية، نسبة إلى محمد علي باشا، رأس الأسرة الحاكمة في مصر آنذاك. انظر: المصدر نفسه، ص٨١.

(***) العبَّاسِيَّة، من القرى التي كانت تابعة لناحية الوزيرية بمديرية الغربية، ثم فُصِلت عنها من الوجهة الإدارية عام ١٩١٥م، باسم المربط، وأصبحت زمامًا قائمًا بذاته من الوجهة الإدارية والمالية في عام ١٩٣١م، ولاستهجان كلمة المربط التي يرجع أصلها إلى المكان الذي تربط فيه الدواب، طلب سكان هذه الناحية تغيير هذا الاسم، وتسميتها بالعباسية، نسبة إلى عباس باشا الدَّراملي، أكبر ملاك هذه القرية، ومن ثم أصدر وزير الداخلية قرارًا في ١٣ يناير عام ١٩٤٣م بالموافقة على هذا التسمية. انظر: المصدر نفسه، ص١٤٩.

(****) كفر سعد، كان تابعًا لناحية ميت أبو غالب بمركز شربين بمديرية الغربية، وفي عام ١٩١٠م صدر قرارٌ بإعادة تكوينه من الوجهة الإدارية باسم كفر أبو سعد، بناء على اسمه في جداول نظارة الداخلية، ثم صدر قرارٌ في عام ١٩١٦م بفصله من الوجهة المالية من زمام ميت أبو غالب، وأصبح ناحية قائمة بذاتها باسم كفر سعد. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٢.

يختص كل خريج بمساحة قدرها (٤٠) فدانًا. أما المنطقة الأخرى فقد خصصت لخريجي مدارس الزراعة المتوسطة، وتتكون من مساحتين أيضًا، تبلغ الأولى (١٤٣٨) فدانًا بزراعة كفر سعد بتفتيش كفر سعد، والثانية تبلغ (٩٤٠) فدانًا بزراعة الروضة بتفتيش دسوق(*) على أن يختص نصيب كل خريجٍ بمساحة قدرها (٣٠) فدانًا، ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٦م على ذلك(١).

وفي فبراير عام ١٩٤٧م قرر مجلسُ الوزراءٍ بجلسته المنعقدة في أول الشهر المذكور زيادة المساحة التي خُصِّصَت لهذه الإقطاعيات بضم بعض أجزاء أخرى بزراعة السعادة (**) والروضة بدسوق إلى ما تقرر تخصيصه لهذا الغرض، وبذلك أصبحت المساحة المخصصة بزراعة السعادة (١٢٢٠) فدانًا بدلًا من(٦١٢) فدانًا،

(*) دسوق، من القرى القديمة التي تُعَدُّ قاعدة مركز دسوق بمديرية الغربية، وإليها ينسب الشيخ إبراهيم الدسوقي صاحب المقام الكائن بها. كانت دسوق مقرًا لقسم المندورة الذي أُنشئ عام ١٨٤١م، نظرًا لأنها أكبر بلاده، وفي عام ١٨٧١م صدر قرار نظارة الداخلية بتسميته مركز دسوق، إلا أنه بَقِي مَعْرُوفًا في دفاتر نظارة المالية باسم مركز المندورة حتى عام ١٨٩٦م، حيث أصدرت نظارة المالية قرارًا بتسميته دسوق، لتوحيد التسمية في سجلات النظارتين. انظر: المصدر نفسه، ص٤٧.

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٧١٠٣- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الخميس ٨ شوال ١٣٧٠هـ/ ١٢ يوليو ١٩٥١م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد الوطني بشأن الإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في أول يوليو ١٩٥١م، ص١.

(**) السَّعَادة، إحدى البلاد الحديثة التي كانت تتبع مركز شُبراخيت بمديرية البحيرة، أُضِيف زمامها عام ١٨٩٩م إلى ناحية (أورين) فأصبحت تابعة له من الوجهة العقارية والمالية، أمَّا الوجهة الإدارية فهي ناحية قائمة بذاتها. انظر: المصدر نفسه، ص ٣١٣.

وبزراعة الروضة (١٠٤٠) فدانًا بدلًا من (٩٤٠) فدانًا، ليصبح مجمع مساحة الأراضي (٥,٥١٨) فدانًا [١].

ووضعت وزارة المالية شروطًا ميسرة فيما يختص بتقسيط ثمن الأراضي على الخريجين، منها أن يبدأ البيع بصورة عقد إيجار لمدة ثلاث سنوات تتجدد لمدتين أخريين على أن يحتسب ما يدفع من إيجار من أصل ثمن الأرض، وبعد نهاية التسع سنوات تبيع الحكومةُ الأرضَ إليه بالثمن المقدر لها وقت بداية التأجير، وتقسيط الباقي بفائدة (٢٪) سنويًا على واحدٍ وعشرين قسطًا سنويًا على أن يكون مجموع مدة دفع ثمن الأرض ثلاثين عامًا، وإمداد الخريجين بما يلزمهم من مساعدات أخرى لتحقيق أهدافهم لاستثمار هذه الأراضي[٢].

ومن الأسس التي قام عليها التوزيع الثالث أن يصرف لكل منتفع سلفة قدرها (٤٠٠) جنيه لشراء الماشية والآلات اللازمة للزراعة عقب استلامه الإقطاعية، على أن تقسَّط قيمتها على تسع سنوات بدون فوائد[٣].

وفي عام ١٩٥٢م اقترحت وزارة المالية والاقتصاد تخصيص (١٠٠٠) فدان بتفتيش إدكو بعد إصلاحها لتوزيعها إقطاعات زراعية على الخريجين بما يعدل (٢٠)

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) المصدر السابق، قرار مجلس الوزراء بزيادة المساحة المخصصة بزراعتي السعادة والروضة، تحريرًا في أول فبراير ١٩٤٧م.

(٢) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن تخصيص منطقتين من الأراضي الحكومية في كفر سعد وتفتيش دسوق لتوزيعها على خريجي المعاهد الزراعية العالية والمتوسطة، تحريرًا في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٦م، ص١.

(٣) مجلة التعاون: العدد (٦)، يونيو ١٩٥٦م، المصدر السابق (التعمير الزراعي في الريف)، ص ٦٤.

فدانًا لخريجي كلية الزراعة، و(١٥) فدانًا لخريجي مدارس الزراعة المتوسطة[١]، ومن ثم أصدر مجلس الوزراء قرارًا بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م بتخصيص المساحة المجففة من بحيرة إدكو وقدرها (٣٠٠٠) فدان، لأرباب المعاشات، ولخريجي المعاهد الزراعية، والمعدمين من أهالي المناطق المزدحمة بالسكان باعتبار (١٠٠٠) فدان لكل طائفة من هذه الطوائف الثلاث[٢].

ولكن سرعان ما تظلم أهالي إدكو[*] من هذا القرار، وضجوا بالشكوى لمجلس قيادة الثورة، وطالبوا بحقهم في كامل المساحة المجففة، وأحيلت جميع هذه الشكاوى إلى وزارة الشئون الاجتماعية لبحث الموضوع والتقدم بمقترحات التوزيع التي تراها، وفي ٣ أكتوبر عام ١٩٥٤م أرسلت وزارة الشئون الاجتماعية رأيها إلى وزارة المالية، مرفقًا بالبحث الذي تقدمت به إدارة التعمير والهجرة عن هذا الموضوع، والذي تضمن قصر توزيع جميع المساحة المجففة على المعدمين من أهالي إدكو، بعد بحث حالتهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فاستصدرت وزارة المالية والاقتصاد تبعًا لذلك قرارًا من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٤م معدلًا لقراره الأول، ويقضي

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية والاقتصاد إلى مجلس الوزراء عن الأراضي المخصصة للإقطاعات الزراعية لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحريرًا في نوفمبر ١٩٥٢م، ص٤.

(٢) مجلة التعاون، العدد (٨)، أغسطس ١٩٥٦م، مقال لأمين عمارة، مقرر لجنة التعمير وحيازة الأراضي، بعنوان: (التعمير الزراعي في الريف)، ص ٣٥.

(*) إدكو، قرية قديمة قرب رشيد من نواحي ثغر الإسكندرية، واسمها الأصلي إتكو، ووردت في معجم البلدان بفتح الهمز. كانت إدكو تابعة لمركز العطف بمديرية البحيرة، وعندما أُنشئ مركز رشيد عام ١٨٩٦م أُلحِقت به؛ لقربها منه. للمزيد من المعلومات، انظر: محمد رمزي، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

بتخصيص المساحة جميعها لأهالي إدكو، ومن ثم حُرِمَ خريجو المدارس الزراعية من هذا التوزيع(١).

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أنَّ : الحكومات المصرية في العصر الملكي قد أولت خريجي المدارس الزراعية العليا والمتوسطة مزيدًا من اهتمامها، وقامت بتوزيع جزء من أراضيها المستصلحة بشمال الدلتا بلغت مساحتها (١٤,٤٥٥) فداناً على (٣٩٥) خريجًا منهم، على ثلاث دفعات في أعوام ١٩٣٩، ١٩٤٤، ١٩٤٧م، ووضعت شروط منح الإقطاعيات الزراعية التي وُزِّعَت عام ١٩٣٩م على أساس تملك المنتفعين لإقطاعياتهم من تاريخ تسليمها إليهم، بينما وضعت شروط توزيع سنتي ١٩٤٤م و١٩٤٧م على أساس إعطاء الإقطاعيات بطريق التأجير لمدة تسع سنوات تنتهي بالتمليك لمن تثبت صلاحيته، مع منحهم شروطًا ميسرة لتملك الأرض، مما كان له الأثر الأكبر في حياة هؤلاء الخريجين الذين أصبحوا ملاكًا لمساحات متوسطة من الأرض تفي بحاجات معيشتهم، وتُدِرّ لهم ربحًا لا بأس به، بعد أن كانوا في حكم المعدمين.

(١) نفسه.

المبحث الثاني

المشكلات التي واجهت إقطاعيات الخريجين وجهود الحكومة في علاجها

واجه بعضُ المنتفعين على إثر استلامهم الأرض صعوباتٍ عديدةٍ، انحصرت في سوء حالة الأرض؛ إذ تبين أن بعض أجزاء تلك المناطق غير مكتملة الإصلاح، مما يصعب معه استغلالها على الوجه الأمثل، كما أن بعض الإقطاعيات بها عيوب طبيعية في الأرض يتعذر إصلاحها، أو تحتاج إلى سنوات عديدة مما لا تسمح به حالة المنتفعين[١].

ولم تكن حالة الري والصرف بأفضل من حالة الأرض، بل تعددت شكوى بعض أصحاب الإقطاعيات من سوء حالة الري والصرف؛ مما أعاق نجاحهم في استثمار أراضيهم، كما لم يراع عند اختيار بعض مناطق التوزيع وجود وسائل مواصلات ميسرة، أو طرق زراعية ممهدة، بل كانت أغلب هذه المناطق بعيدة عن العمران وفي مناطق نائية[٢].

كذلك لم تكن منازل المنتفعين وافية بالغرض سواء من ناحية أعدادها أو مواصفاتها أو تخطيطها، فضلًا عن أنها كانت باهظة التكاليف، الأمر الذي جعل بعضهم يجأر بالشكوى، وفي الوقت ذاته لم يوضع في الاعتبار إقامة مساكن لعائلات الفلاحين الذين يعملون في أراضي المنتفعين؛ مما سبب لهم متاعب جمة، واضطر بعضهم إلى الاستدانة لإقامة هذه المساكن [٣].

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) جزء ثان: التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية على خريجي المدارس الزراعية، موافقة مجلس الوزراء على ما جاء بمذكرة وزارة الاقتصاد الوطني بإيقاف تقديم ضمان الحكومة بالنسبة للسلف التي يطلبها المنتفعون بالإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ١٢ مارس ١٩٥٢م.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه.

ومن العقبات التي واجهت المنتفعين عدم كفاية الآلات والأدوات والمواشي لحاجة الأرض في وقت كان فيه نقص الأيدي العاملة في هذه المناطق يجعل توفير هذه الآلات أمرًا ضروريًا(١).

بينما كانت مشكلة التمويل من المشكلات التي هددت المنتفع في زراعته، إذ لم يكن هناك نظام موحد لصرف السلف، فبعضها يصرف للمنتفع مباشرة، وبعضها الآخر يصرف له عن طريق الجمعيات التعاونية، إضافة إلى ذلك فإن بنك التسليف الزراعي(*) كان يشترط موافقة مصلحة الأملاك الأميرية لصرف السلف اللازمة للزراعة، وكانت هذه المصلحة لا توافق على الصرف إذا كان المنتفع متأخرًا في دفع الأقساط، مما ترتب عليه بوار بعض الإقطاعيات أو تلف الزراعة بها(٢).

---

(١) مجلة التعاون، العدد (٧)، يوليو ١٩٥٦م، مصدر سبق ذكره، (التعمير الزراعي في الريف)، ص٣٠.

(*) كان إنشاء بنك التسليف الزراعي مشروعًا وفديًا أعدته وزارة مصطفى النحاس الثانية عام١٩٣٠م، إلا أن فكرته الجريئة في سيطرة المال الوطني على البنك، أثارت نقمة الدوائر المالية الأجنبية التي رأت فيه ما يغلّ يدها عن استغلال البلاد عن طريق القروض الأجنبية، فتعطل إنشائه بسقوط الوزارة في ١٧ يونيو١٩٣٠م، وأعادت وزارة إسماعيل صدقي المشروع مرة أخرى في أول يوليو عام ١٩٣١م، بشكل سمح للبنوك الثلاثة الكبار، وهم: البنك العقاري، وبنك الأراضي، وبنك الرهونات، بالمشاركة في رأس ماله نظير تخليها عن الاعتراض على إنشائه. للمزيد من المعلومات. انظر: عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩م، ج٢، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص ١١٨، ١٧٨.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٧٢٧٣- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ/ ١٢ مارس ١٩٥٢م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد الوطني إلى مجلس الوزراء بتعديل البند الخاص من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ يناير ١٩٤٦م بشأن الإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في فبراير ١٩٥٢م، ص٢.

إضافة إلى ما سبق، فقد عانى المنتفعون من عدم توفر المنشآت التعليمية والصحية في مناطق التوزيع المختلفة اللازمة لهم ولعائلاتهم، فكان هذا سببًا من الأسباب الجوهرية التي حالت دون استقرار بعض المنتفعين في إقطاعياتهم، كما لم يراع عند اختيار المنتفعين تجانسهم واستعدادهم للاستقرار ومقدرتهم على العمل والاعتماد على أنفسهم [١].

وقد عالجت الحكومة هذه المشكلات جميعها، حيث كلفت وزارةُ المالية اللجنةَ العليا للإقطاعيات الزراعية ببحث حالة هؤلاء المنتفعين، وتناولت اللجنةُ في تقريرها المقدم بعض نواحي النقص في المناطق التي وزعت على الخريجين، واقترحت بعض التعديلات في القواعد التي أقرها مجلس الوزراء بجلسة ٢٦ مارس عام ١٩٤٣م، وعُرِضَتْ مقترحاتُ اللجنةِ على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ يناير عام ١٩٤٦م فأقرها[٢]. وشملت هذه المقترحات ما يأتي:

أولًا ـ معالجة مشكلة سوء الأرض والري.

كان ملحوظًا وقت اختيار أراضي الإقطاعيات تيسير وسائل ريها وصرفها، غير أن المشروعات التي وُضِعَت لهذا الغرض تأخر تنفيذها نظرًا لظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥م)؛ مما أدى إلى عدم استفادة بعض المنتفعين بصورة مجدية من الإقطاعيات التي منحت لهم، ومن ثم تقدموا بالشكوى إلى وزارة المالية

---

(١) مجلة التعاون، العدد (٧) ، يوليو ١٩٥٦م، المصدر السابق، (التعمير الزراعي في الريف)، ص ٣١.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥– ٠٠٨١) المصدر السابق، موافقة مجلس الوزراء على ما جاء بمذكرة وزارة الاقتصاد الوطني بإيقاف تقديم ضمان الحكومة بالنسبة للسلف التي يطلبها المنتفعون بالإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ١٢ مارس ١٩٥٢م.

عن المتاعب التي يصادفونها في زراعة أرضهم، فكلفت الوزارةُ اللجنةَ العليا للإقطاعيات الزراعية ببحث طلبات هؤلاء المنتفعين، وقدمت اللجنةُ المشار إليها تقريرها في هذا الصدد، واقترحت تحسين وسائل الري بصفة عامة في هذه المناطق عن طريق توسيع بعض الترع وإنشاء جوانب لها؛ لتوصيل المياه للأراضي البعيدة، وَقُدِّرَت تكاليف التوسعة بمبلغ (٢٢,٠٠٠) جنيه، وَقُدِّرَ إنشاء جوانب الترع بمبلغ (٦٢,٠٠٠) جنيه، وتم الاتفاق مع وزارة الأشغال على أن تقوم بالعمل الأول في حدود ميزانية الوزارة، وأن تتقدم بطلب اعتماد لإنجاز العمل الآخر، كما قامت بتحسين حالة الصرف بمناطق الإقطاعيات الزراعية(١).

وعندما شكا بعضُ المنتفعينَ من ضعفِ الإقطاعياتِ المعطاة لهم ومن أن تربتها قلوية، كلفت وزارةُ الزراعةِ أحدَ أعضائها الكيميائيين ببحث هذه الإقطاعيات بحثًا فنيًّا، وقامت مصلحةُ الأملاكِ بمعالجة ما ظهر منها قلويًّا على نفقة الحكومة. وردًّا على ما أبداه المنتفعون في الانتقال من هذه المناطق إلى مناطق أخرى أكثر جودة، فلم تقر اللجنةُ هذا الطلب، حيث رأت أنه لا يوجد سبب جوهري يستدعي النقل، وقد استقر بعضهم وأنشأوا سواقي بالأرض، وحصلوا على سلفٍ بلغت قيمتها (١٣,٠٠٠) جنيه(٢).

---

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٢٣٣٠٥ – ٠٠٨١) جزء ثان: تنفيذ ما ورد في خطاب العرش بالدور الأول للهيئة البرلمانية التاسعة سنة ١٩٤٥م، خطاب وزارة الأشغال العامة إلى مجلس الوزراء ومرفق به بيان بمشروعات الوزارة التي تم تنفيذها حتى تاريخه، تحريرًا في ٢٩ مايو ١٩٤٥م، ص ٤؛ كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤– ٠٠٨١) مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن ما رأته اللجنة العليا للإقطاعيات الزراعية بالوزارة من مقترحات وتعديلات في القواعد التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ مارس ١٩٤٣م، لتوزيع بعض الأراضي على خريجي المدارس الزراعية العليا والمتوسطة، تحريرًا في ١٨ يناير ١٩٤٦م، ص١.

(٢) نفسه، ص١، ٢.

ولمَّا تبين أن بعضَ الطلبةِ لو تُرِكَ إلى موارده الخاصة فإنه يعجز عن القيام بلوازم الزراعة، أوصت اللجنةُ – إلى أن يتم تحسين وسائل الري والحصول على محصولات مجزية من الأرض– أن تُمْنَحَ سلفة شهرية لأربعين خريجًا بواقع خمسة جنيهات لمدة عام، على أن ينظر في نهاية المدة المحددة في أمر التجاوز عنها لمن يبرهن منهم على حسن استغلاله لإقطاعيته(١).

وروعي عند وضع مشروع ميزانية السنة المالية لعام ١٩٤٩–١٩٥٠م، إدراج مبلغ (١٢,٠٤٨) جنيهًا– ضمن اعتماد صيانة الأراضي المستصلحة في الباب الثالث مشروع ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية– لاستكمال إصلاح الأراضي الضعيفة بالإقطاعيات الزراعية ومساحتها (١٥٠٦) فدانًا، بواقع ثمانية جنيهات على أن يعاد تقدير ثمن هذه الأطيان بعد إصلاحها لمحاسبة المنتفعين على أساس الأثمان المعدلة(٢).

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير ١٩٤٩م على رأي اللجنة المالية السالف الذكر، وصدر القانون رقم (٨٣ لسنة ١٩٤٩) بتخصيص مبلغ من الاحتياطي العام للسلف الخاصة بخريجي المدارس الزراعية المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية في ١٣ يوليو ١٩٤٩م(٣).

---

(١) نفسه، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥– ٠٠٨١) جزء ثان: التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية على خريجي المدارس الزراعية، مذكرة مرفوعة من لجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن الإذن للحكومة في أخذ مبلغ قدره (٤٥,٢٣٥) جنيهًا من الاحتياطي العام زيادة على مبلغ (١٣٢,٩٠٠) جنيه الذي أخذ من الاحتياطي بمقتضى قانون (٦٧ لسنة ١٩٤٨) للسلف الخاصة بخريجي المدارس الزراعية، تحريرًا في ٢٤ فبراير ١٩٤٩م، ص١.

(٣) المصدر نفسه، قانون رقم (٨٣ لسنة ١٩٤٩) بتخصيص مبلغ من المال الاحتياطي العام للسلف الخاصة بخريجي المدارس الزراعية المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ١٣ يوليو ١٩٤٩م.

كما قامت الحكومة في عام ١٩٥١م بنقل بعض المنتفعين من توزيع عام ١٩٤٤م إلى أراضٍ أكثر جودة وحسمت شكواهم، أما المنتفعون من توزيع عام ١٩٤٧م، فقامت بإصلاح بعض أراضيهم الضعيفة ثم منحتهم سلفًا للإصلاح بمعرفتهم، وبذلك حسمت شكوى العديد منهم، ولم يتبق إلا القليل الذين ظلوا يشكون من ضعف أرضهم بسبب طبيعتها وعدم إنتاجها(١).

ولعلاج هذه الشكوى اقترحت وزارة المالية حصر الإقطاعيات التي لم يأت فيها الإصلاح بثمرة تجعل استغلالها مجزيًا رغم ما بُذِلَ فيها من جهود، ونقل أصحابها إلى أراضٍ أخرى من أملاك الحكومة، على أن تقوم اللجنة العليا للإقطاعيات بتقدير الثمن في الحالتين وتعتمده وزارة المالية والاقتصاد(٢).

وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢م شُكِّلَتْ لجنة لبحث حالة الإقطاعيات الزراعية مُثِّلَتْ فيها وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من الوزارات المعنية، وقامت اللجنةُ بالمهمةِ التي كلفت بها، وتناول بحثها معالجة شكوى المنتفعين بالإقطاعيات جميعهم بسبب تشابه الظروف ووحدة المشروع، وانتهت إلى عرض مقترحاتها على مجلس الوزراء، فأقرها بجلسته المنعقدة في ٢١ أكتوبر ١٩٥٣م(٣).

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٧٤٢٧- ٠٠٥٧) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ٢٤ صفر ١٣٧٢هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد والمالية إلى مجلس الوزراء عن الأراضي المخصصة لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحريرًا في نوفمبر ١٩٥٢م، ص١.

(٢) نفسه.

(٣) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٦- ٠٠٨١) جزء ثالث: توزيع أراضي ملك الحكومة على مزارع خريجي المعاهد الزراعية، مذكرة مرفوعة من وزير الزراعة عبد الرازق صدقي إلى مجلس الوزراء بشأن نقل أصحاب الإقطاعيات الزراعية الضعيفة من خريجي كليات الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة إلى مناطق أخرى مجزية، تحريرًا في ١٠ أغسطس ١٩٥٨م، ص ١.

استعرضت اللجنة سالفة الذكر حالة الإقطاعيات الضعيفة بتفتيش (دسوق) و(كفر سعد) من حيث كفاية غلتها بمطلوبات معيشة أصحابها والأقساط المستحقة عليهم، فتبين لها أن هذه الإقطاعيات لا يمكن أن تغل محصولًا مجزيًا إلا بعد مضي عامين من تحسين وسائل الري، ولهذا رأت اللجنة أن ينقل أصحابها إلى مناطق مجزية تنتخبها وزارة الزراعة بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد، على أن يجري التوزيع بنفس المساحات السابق تقريرها، وأن تكون الأرض التي تنتخب لهذا الغرض متساوية في جودتها بقدر المستطاع مع الأرض التي سبق توزيعها على المنتفعين الذين لم يتقرر نقلهم منها، تحقيقًا للمساواة بين المنقولين وغير المنقولين، كما أوضح التقريرُ أن بعضَ الأراضي التابعة لوزارة الزراعة بزراعتي (مسير) (*) و(منية مسير) (**) بتفتيش (سخا) – التابع لمحافظة كفر الشيخ حاليًا– في سبيل تسليمها إلى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي، وأن هذه الأراضي صالحة للزراعة، ومن ثم يحسن نقل هؤلاء المنتفعين إليها(١).

ولما كانت وزارة الزراعة تتجه لتحقيق سياستها الزراعية نحو اللامركزية بإنشاء المزارع الإقليمية والاستغناء عما يفيض عن حاجتها من المساحات التي تشرف عليها، فقد وافقت على نقل أصحاب الإقطاعيات الضعيفة إلى زراعتي (مسير) و(منية

(*) مسير، إحدى القرى القديمة التي كانت تابعة لمركز كفر الشيخ بمديرية الغربية، ذكرها بن حوقل في المسالك ضمن المدن الواقعة على الطريق البري بين سخا وسنهور، وبها أسواق كثيرة الغلات. انظر: محمد رمزي، المصدر السابق، ص١٤٦.

(**) منية مسير، إحدى القرى القديمة التي كانت تابعة لمركز كفر الشيخ بمديرية الغربية، وردت في قوانين ابن مماتي وفي تحفة الإرشاد من أعمال الغربية، ووردت في جداول وزارة الداخلية باسم (ميت مسير) بتحريف منية إلى ميت. انظر: محمد رمزي، المصدر نفسه.

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٦- ٠٠٨١) المصدر السابق، مذكرة وزارة الزراعة، ص٢.

مسير) بتفتيش (سخا)، تنفيذًا لتوصية اللجنة المشار إليها، على أن تتسلم الوزارة ما يوازيها من أراضٍ تختارها في المناطق التي ترى فيها ما يعينها على إجراء التجارب والأبحاث وإكثار البذور الممتازة، كما أبدت الوزارةُ استعدادها للإشراف على أصحاب الإقطاعيات الزراعية، لتوجيههم التوجيه الفني الصحيح الذي يجعل منهم قدوة حسنة لمزارعي المناطق المجاورة، وليكونوا عونًا للوزارة على تأدية رسالتها، غير أن أصحاب تلك الإقطاعيات عارضوا في الانتقال، وتقدموا بالشكوى لوزارات (الزراعة والمالية والاقتصاد) يرفضون استبدال أراضيهم بغيرها، كما تقدموا بالتماسات عديدة يرجون فيها سرعة البت في أمرهم إنصافًا لهم لما لحقهم من أضرار مادية أقعدتهم عن القيام بالتزاماتهم العائلية والمعيشية، وأعجزتهم عن سداد ما عليهم من ديون وسلفيات وأموال أميرية[١].

ومن ثم قررت اللجنة الوزارية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥٦م تشكيل لجنة فرعية من مندوبي وزارات الأشغال العمومية، والمالية والاقتصاد، والزراعة، والشئون الاجتماعية، وهيئة استصلاح الأراضي، مهمتها معاينة الإقطاعيات الضعيفة المقرر استبدالها ودراسة حالها، والإصلاحات اللازمة لها، والالتزامات المالية التي على أصحابها، واقتراح ما تراه لتسويتها، ومدى إمكان قيام الجمعيات التعاونية بأغراض استصلاح أراضي المنتفعين وتنظيم زراعتها وإدارتها[٢].

وقامت اللجنة بتنفيذ مهمتها، وقدمت تقريرها في ٢٥ أبريل عام ١٩٥٧م، متضمنًا رأيها في عدد (٤٩) مزرعة، حيث قسمتها إلى نوعين:

---

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

أولًا ـ مزارع يصعب إصلاحها بواسطة أصحابها أو الجمعيات التعاونية، وعددها (٢٩) مزرعة بتفتيش دسوق وكفر سعد، ورأت اللجنة علاج ذلك في نقل أصحاب هذه المزارع إلى منطقة أخرى وتسوية حالاتهم بالنسبة للديون التي عليها عن طريق نقل جميع السلف والعهد وغيرها التي صرفت إليهم إلى ثمن المزرعة الجديدة، مع استبعاد ثمن المنزل الذي أقيم للمنتفع بالمزرعة القديمة من الديون التي عليه، وكذلك تسديد سلف بنك التسليف الزرعي التي صرفت لهؤلاء المنتفعين على خمسة أقساط من وقت استلامهم الأرض الجديدة، مع رفع أقساط ثمن الأرض والمنزل التي استحقت على المنتفع في السنوات الماضية، واحتساب الأقساط التي سددها من ثمن المزرعة الجديدة(١).

ثانيًا ـ مزارع أصبحت حالتها متوسطة، وعددها (٢٠) مزرعة، وقد رأت اللجنة عدم نقل أصحابها مع منحهم بعض التسهيلات، أهمها: تأجيل سداد الأقساط المستحقة عليهم وديون بنك التسليف لمدة خمس سنوات، على أن تزداد سنوات التقسيط إلى خمس سنوات أخرى(٢).

اجتمعت اللجنة الوزارية برئاسة وزير المالية والاقتصاد في ١٢ أكتوبر ١٩٥٧م، وَعُرِضَ عليها تقرير اللجنة الفرعية، فوافقت على بقاء أصحاب المزارع التي أصبحت حالتها متوسطة مع منح أصحابها التسهيلات المالية التي اقترحتها اللجنة الفرعية، وأن تنطبق عليهم جميع الالتزامات المقررة لنظام المزارع ابتداء من سنة ١٩٥٨ الزراعية، وأن تباع إليهم الأرض أيضًا ابتداء من سنة ١٩٥٨ الزراعية،

---

(١) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من وزارة الإصلاح الزراعي للعرض على المجلس التنفيذي بشأن المزارع الحكومية الضعيفة الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٦٠، ص ص١، ٢.

(٢) نفسه، ص ٣.

غير أن اللجنة لم تفصل بصفة نهائية في مسألة المزارع المقرر نقل أصحابها، والبالغ عددها (٢٩) مزرعة، وظل أمر تلك المزارع معلقًا لم يبت فيه طوال هذه المدة[١].

وبعد مضي ثلاث سنوات من معاينة اللجنة الفرعية، رأت مصلحة الأملاك – وصولاً إلى حل لهذه المزارع– أن تقوم بتشكيل لجنة أخرى من بعض موظفيها الزراعيين لمعاينة هذه المزارع، والوقوف على حالتها، فقامت اللجنة بالمعاينة، وقدمت تقريرها إلى وزارة المالية في شهر أغسطس عام ١٩٦٠م، وبناء عليه اقترحت الوزارة علاجًا لحال هذه الإقطاعيات بصفة نهائية، تمثل فيما يأتي:

- تُبَاعُ المزارعُ التي كانت أراضيها ضعيفة وأصبحت حالتها متوسطة وعددها(٢٠) مزرعة إلى المنتفعين بتفتيش دسوق وكفر سعد، وإضافتها على تكليف أصحابها ابتداء من سنة ١٩٥٨م الزراعية، وتطبيق جميع الالتزامات المقررة لنظام المزارع عليهم اعتبارًا من هذا التاريخ [٢].
- منح أصحاب المزارع المتقدم ذكرها تأجيل سداد الأقساط المستحقة عليهم، وكذلك ديون بنك التسليف الزراعي والتعاوني لمدة خمس سنوات من سنة ١٩٥٦م، على أن تزداد سنوات التقسيط إلى خمس سنوات أخرى، وأن تحتسب قيمة الفوائد من تاريخ استحقاق القسط[٣].
- أما المزارع التي لا تزال أرضها ضعيفة وعددها (٢٩) مزرعة، فيعاد تشكيل الجمعية التعاونية الخاصة بتلك المزارع على نمط الجمعيات التعاونية الخاصة

---

(١) نفسه، ص ٤.

(٢) نفسه، ص٥.

(٣) نفسه.

بأراضي الإصلاح الزراعي، وتتولى وزارة الإصلاح الزراعي إجراء الإصلاحات اللازمة لكل مزرعة من المزارع الضعيفة حتى تغل غلة يمكن لصاحبها العيش منها، مع الوفاء بالتزامات المصلحة وبنك التسليف، على أن تحسب مصاريف إصلاح كل مزرعة، وتضاف إلى ثمن الأرض وتقسط معها، ثم تُسَلَّم الأرض لصاحبها، وتباع إليه من تاريخ التسليم وتربط أقساطها، وأن تحدد الوزارة تاريخ ربط الأقساط ومدتها والتاريخ الذي يتعين فيه تنفيذ القيد الخاص بعدم التوظف والإقامة وعدم التأجير على المنتفع(١).

وهكذا قامت الحكومة بعلاج سوء حالة الري عن طريق توسعة بعض الترع أوإنشاء جوانب لها، كما قامت بعلاج حالة الأرض عن طريق إصلاحها مع منح أصحابها التسهيلات المالية اللازمة من تأجيل أقساط الأرض ومدها إلى فترات أخرى، وكذلك تأجيل سلفيات بنك التسليف الزراعي والتعاوني، الأمر الذي أتاح الفرصة لعدد من المنتفعين للعودة إلى مزارعهم والقيام بزراعتها وتحقيق الثمرة المرجوة منها.

ثانياً ـ توفير السلف اللازمة.

ومن بين الصعوبات التي واجهت المنتفعين على إثر استلامهم الأرض عدم حصولهم على سلف من بنك التسليف الزراعي باعتبارهم مستأجرين للأرض(٢)، لذلك كلفت وزارةُ الماليةُ اللجنةَ العليا للإقطاعيات الزراعية ببحث حالة هؤلاء المنتفعين، وكان من بين قرارات اللجنة التي أقرها مجلسُ الوزراء بجلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦م، أن

---

(١) نفسه.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن ما رأته اللجنة العليا للإقطاعيات الزراعية بالوزارة من مقترحات وتعديلات في القواعد التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ مارس ١٩٤٣م، لتوزيع بعض الأراضي على خريجي المدارس الزراعية العليا والمتوسطة، تحريرًا في ١٨ يناير ١٩٤٦م، ص٢.

تؤلف جمعية تعاونية لكل فريق من الخريجين، وأن يقدم أعضاء كل جمعية ضمانهم الشخصي عن هذه السلف، وأن تقدم مصلحة الأملاك في هذه الحالة ضمانها أيضًا للبنك، ومن ثم جرى بنك التسليف الزراعي منذ صدور هذا القرار على منح السلف إلى المنتفعين بالإقطاعيات كلما تقدموا إليه بطلبها طبقًا للنظام المتبع لديه[١].

كما توسطت مصلحة الفلاح[*] التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية في عام ١٩٥٠م لدى بنك التسليف لتقديم سلف زراعية لخريجي المدارس الزراعية، بلغت (٣١,٠٣٧) جنيهًا [٢].

---

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) جزء ثان: التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية على خريجي المدارس الزراعية، موافقة مجلس الوزراء على ما جاء بمذكرة وزارة الاقتصاد الوطني بإيقاف تقديم ضمان الحكومة بالنسبة للسلف التي يطلبها المنتفعون بالإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ١٢ مارس ١٩٥٢م.

(*) أُنْشِئَتْ مصلحة الفلاح عام ١٩٤١م، لرفع مستوى الحياة الريفية، والنهوض بالفلاح والقرية في كافة النواحي، وتنفيذ مشروع المراكز الاجتماعية، وتعميمها بالريف المصري، لخدمة جميع سكانه، وتم تعيين الدكتور أحمد حسين وكيلًا لها عام ١٩٤٢م. انظر: دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي (٠٠١٠٦٠- ٤٠٢٩) أوراق خاصة بالسياسة الإنشائية لمصلحة العمل في خلال الخمس سنوات المقبلة بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٤١م؛ وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (١٢٠٦٢٠- ٠٠٨١) مراسيم وقرارات ومكاتبات بشأن الدكتور أحمد حسين بوزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٤٢م، ص ص٣، ٤.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الشئون الاجتماعية، كود أرشيفي (٠٠٠٦٦٩- ٤٠٢٩) جزء ثان : أوراق اللجنة الوزارية للشئون الاجتماعية واللجنة الفرعية لشئون القرية ولجنة بحث سياسات الدولة وخطوات تنفيذها مشروع السنوات الخمس في الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٦م إلى ٢٣ أبريل ١٩٥٣م، التقرير السنوي لمصلحة الفلاح عام ١٩٥٠م، ص ١٤.

وظل هؤلاء المنتفعون يحصلون على سلف من بنك التسليف بضمان الحكومة عملًا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ يناير ١٩٤٦م، ونظرًا لتأخر بعضهم في سداد هذه السلف، فقد طلب البنكُ من الحكومةِ سدادَ مبلغ (٢٥,٨١١) جنيهًا قيمة المنصرف إليهم بضمانها(١).

ونظرًا لما لاحظته وزارة الاقتصاد الوطني من أن أصحاب الإقطاعيات بفضل ما قدمته الحكومة لهم من مساعدات سواء من جهة تحسين وسائل الري أو إمدادهم بالسلف، وبفضل تقسيط مطلوبات مصلحة الأملاك الأميرية بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ١٢ يوليو ١٩٥١م، وبفضل ارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية؛ حيث أصبحت الإقطاعيات تدر على المنتفعين غلة مجزية تسمح لهم بأن يواجهوا وحدهم بغير ضمان الحكومة التزاماتهم تجاه بنك التسليف الزراعي والتعاوني، ومن ثم اقترحت إيقاف تقديم ضمان الحكومة للسلف التي يطلبها المنتفعون، ووافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ مارس ١٩٥٢م على ذلك(٢).

وعقب صدور قرار مجلس الوزراء سالف الذكر شكا بعض المنتفعين من عدم تقديم هذا الضمان، لأنهم لا يزالون مستأجرين للأرض ولا يقرضهم البنك إلا بضمان المالك، ومن ثم طلبت وزارة المالية في نوفمبر من العام نفسه عودة ضمان الحكومة

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٧٤٢٧- ٠٠٥٧) مصدر سبق ذكره، مذكرة وزارة الاقتصاد والمالية إلى مجلس الوزراء عن الأراضي المخصصة لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحريرًا في نوفمبر ١٩٥٢م، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٥٧٢٧٣- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ/ ١٢ مارس ١٩٥٢م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد الوطني إلى مجلس الوزراء بتعديل البند الخاص من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ يناير ١٩٤٦م بشأن الإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في فبراير ١٩٥٢م، ص٢.

للسلف مرة أخرى بالشروط المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ يناير ١٩٤٦م للجمعيات التعاونية التي تسدد ديونها للبنك والحكومة سنويًّا، وعلى ألا يتعدى ذلك سنة ١٩٥٦م المحددة لانتهاء فترة الإيجار(١).

وبناء على ما سبق، عالجت الحكومة مسألة السلف اللازمة لفلاحة الأرض، وشراء الآلات الزراعية، والأسمدة والمواشي وغيرها عن طريق تقديم ضمانها لبنك التسليف الزراعي والتعاوني، وَظَلَّ هؤلاء يحصلون على السلف اللازمة للزراعة كلما تقدموا إلى البنك بطلبها طبقًا للنظام المتبع لديه.

ثالثاً ـ معالجة مشكلة الديون.

عانى بعض المنتفعين ضيقًا ماليًّا بسبب حداثة عهدهم بزراعة الأرض، وتراكمت عليهم استحقاقات مصلحة الأملاك الأميرية السنوية بواقع (١/ ٣٠) من ثمن الأرض، وثمن المباني والفوائد، مضافًا إليها قيمة الأموال المقررة على الأطيان، وكذلك أقساط سلف المواشي والآلات على سنوات الإيجار(٢)، ولذلك قررت وزارة المالية في مارس عام ١٩٤٢م تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة المالية لبحث حالة الإقطاعيات التي وزعت عام ١٩٣٩م، للوقوف على مدى نجاح المنتفعين بها وما لاقوه من صعوبات، وقد تبين للجنة فيما يختص بتلك الإقطاعيات أنه تأخر على أصحابها حتى أكتوبر عام ١٩٤١م أقساط بلغ مجموعها (٢٣٤٤) جنيهًا في إبشان، ومبلغ (٣٦٤٧) جنيهًا في كفر الوكالة، بسبب المصاريف التي تكبدوها في إنشاء مساكنهم في وقت ارتفعت فيه أثمان مواد البناء وعدم كفاية السلف الممنوحة لهم،

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) مصدر سبق ذكره، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء عن الأراضي المخصصة للإقطاعات الزراعية لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحريرًا في نوفمبر ١٩٥٢م، ص١.

(٢) نفسه، ص٢.

واضطرارهم إلى القيام بمصاريف أخرى كشراء آلات إضافية وإقامة أسواق، كما لاحظت أن المنتفعين مدينون أيضًا لبنك التسليف الزراعي بمبلغ (٣٢٤٥) جنيهًا في إبشان، ومبلغ (٢٢٩٦) جنيهًا في كفر الوكالة، واقترحت – كي لا يتعثر أولئك الشبان في المضي في استغلال إقطاعياتهم منذ البداية– أن تمنحهم تقسيطًا لهذه المتأخرات لمدد تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات حسب حالة كل منهم، كما اقترحت أن تُضَم متأخرات الأموال الأميرية والتي بلغ مجموعها (٧٥٩٤) جنيهًا حتى نهاية ١٩٤٢م إلى المتأخرات الأخرى، وتقسط في نفس المدة السابقة، على أن يسدد كل قسط يستحق من الثمن والسلف والأموال الأميرية في موعده، ومن يتخلف عن ذلك تسحب منه إقطاعيته ويحاسب عنها بالتضامن مع الجمعية التعاونية الخاصة به[١].

كما أثبتت التجربة عجز بعض المنتفعين عن سداد الأقساط المستحقة عليهم في سنوات الإيجار الأولى؛ نظرًا لكثرة النفقات التي يتحملها المنتفعون لتهيئة زراعة الأرض وبناء المساكن وشراء المواشي والآلات، وتبين أن (٢٢) منتفعًا ممن وزعت عليهم الإقطاعيات الزراعية في سنة ١٩٤٤م، تأخروا عن سداد مبلغ (٦٦,٧٣٥) جنيهًا، إضافة إلى (٢٩٢٧) جنيهًا قيمة السلف الممنوحة لهم، كما أن (٣٤) منتفعًا بالإقطاعيات الموزعة في سنة ١٩٤٧م تأخروا عن سداد (٦٠,٥٢٤) جنيهًا، إضافة إلى (١٢,٠٠٧) جنيهات قيمة السلف الممنوحة لهم[٢].

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٤٩٦١٥- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٦م بشأن تخصيص أراضٍ حكومية للتوزيع على خريجي المعاهد والمدارس الزراعية، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن تخصيص منطقتين من الأراضي الحكومية للتوزيع على خريجي المعاهد الزراعية، تحريرًا في ديسمبر ١٩٤٦م، ص ص١- ٤.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٥٧١٠٣- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الخميس ٨ شوال ١٣٧٠هـ/ ١٢ يوليو ١٩٥١م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد الوطني بشأن الإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ١ يوليو ١٩٥١م، ص٢.

وإزاء هذه الظروف وحتى لا يتعثر أولئك المنتفعون من المضي في زراعة إقطاعياتهم، ونظرًا للجهود التي بذلوها في إعداد الأرض والأموال التي أنفقوها، اقترحت وزارة الاقتصاد الوطني على مجلس الوزراء ما يأتي:

- تقسيط المتأخرات المستحقة على أصحاب الإقطاعيات الموزَّعة سنة ١٩٤٤م على خمس سنوات تبدأ من سنة ١٩٥١م الزراعية وتنتهي سنة ١٩٥٥م الزراعية، على أن يؤجل نقل الملكية إلى المنتفعين إلى وقت سدادهم لكافة أقساط فترة التأجير المتأخرة، ويصرح بنقل الملكية لمن سدَّد متأخراته قبل سنة ١٩٥٦م.
- تقسيط المتأخرات المستحقة على أصحاب الإقطاعيات الموزَّعة سنة ١٩٤٧م على ست سنوات تبدأ من سنة ١٩٥١م الزراعية وتنتهي سنة ١٩٥٦ الزراعية، وهي نهاية مدة التأجير بالنسبة للمنتفعين بهذه الإقطاعيات.
- عدم احتساب فائدة على المبالغ المستحقة على المنتفعين من الإقطاعيات التي وزعت سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٧م بالنسبة للأقساط المستحقة ابتداء من تاريخ صدور هذا القرار، على ألّا يسري هذا الإعفاء على الأقساط المتأخرة التي تظل خاضعة لسعر الفائدة الذي نُصَّ عليه عند توزيع الإقطاعيات[١].

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ يوليو ١٩٥١م على ما جاء في هذه المذكرة، وقرر في حالة تأخر المنتفع عن سداد قسط في موعده تحل باقي الأقساط مع فوائدها المقررة وتسحب الإقطاعية منه على الفور[٢].

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) المصدر السابق، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية والاقتصاد إلى مجلس الوزراء عن الأراضي المخصصة للإقطاعات الزراعية لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحريرًا في نوفمبر ١٩٥٢م، ص١.

(٢) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد الوطني إلى مجلس الوزراء بشأن تقسيط المتأخرات المستحقة على أصحاب الإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ٩ يوليو ١٩٥١م.

ومع ذلك، وبسبب سوء حالة الري والإصابة بدودة القطن عجز بعضهم عن الوفاء وَوُقِّعَتْ عليهم الحجوز، ومن ثم وافق مجلس الوزراء – تيسيرًا عليهم- على تقسيط ثمن الأرض والمباني المتأخرة حتى سنة ١٩٥٢م الزراعية على أصحاب الإقطاعيات الموزعة في سنتي ١٩٤٤م، ١٩٤٧م على جميع سنوات التقسيط الباقية مع إعفائهم من الفوائد، على أن يتحمل كل من يتأخر في السداد فوائد تأخير بواقع (٣٪) عن المبلغ الذي يتأخر عن سداده في الموعد المحدد، كذلك تقسيط الأموال الأميرية وسلف المواشي والعهد المتأخرة على أصحاب الإقطاعيات الزراعية في سنتي ١٩٤٤م، ١٩٤٧م على أربع سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٣م مع رفع الحجوز المقدمة ضدهم(١)، وإرجاء تحرير عقود تمليك هاتين الدفعتين إلى ما بعد أربع سنوات؛ حتى تتبين وزارة المالية مدى وفائهم لمطلوبات الحكومة وذلك لمن يقوم منهم بالوفاء كاملًا(٢).

وفي إبريل ١٩٥٣م تم تشكيل لجنة أخرى لبحث أمر المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية(٣)، وانتهت في اجتماعها الأخير في ١٤ أكتوبر ١٩٥٣م إلى عدة مقترحات، قامت بعرضها على مجلس الوزراء للنظر في إقرارها، وفي ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٣م صدر قرار مجلس الوزراء الذي تضمن قواعد التيسير على المنتفعين بمشروع الإقطاعيات والتي اقترحتها اللجنة، نلخصها فيما يأتي:

---

(١) نفسه، ص٣.

(٢) نفسه، ص٤.

(٣) المصدر نفسه، موافقة مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ أبريل ١٩٥٣م على تمثيل وزارة الشئون الاجتماعية في اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢م لمراجعة شروط العقود المبرمة بين الحكومة وخريجي المعاهد الزراعية.

- اعتبار المنتفعين بتوزيعي ١٩٤٤م و١٩٤٧م ملاكًا ابتداءً من تاريخ موافقة مجلس الوزراء بالنسبة للمنتفعين غير المنقولين، ومن تاريخ التسليم بالنسبة للمنقولين.
- صرف النظر عن طريق سحب الإقطاعيات إداريًّا في حالة المخالفات، وأن يكون فسخ عقد البيع عن طريق التقاضي أمام المحكمة الابتدائية المختصة.
- عدم إلزام المنتفع بإيجاد طرق ري وصرف ومواصلات للأعيان المبيعة إلا ما كان منها خاصًّا بإقطاعيته فقط.
- في حالة ثبوت ملكية الغير لكل أو بعض الأطيان المبيعة بحكم نهائي تدفع الحكومة للمنتفع فوق ثمن البيع للجزء الذي حكم به قيمة ما يكون قد أجراه من إصلاح.
- تأجيل سداد الأقساط لمدة أقصاها ثلاث سنوات مع زيادة فترة التقسيط لمدة ثلاث سنوات إضافية، وتقسيط ثمن الأراضي والمباني والسلف على المدة الباقية لهم.
- إعفاء المنتفعين من دفعتي ١٩٤٤م و ١٩٤٧م من الفوائد وخصم ما سبق دفعه من أصول الديون المستحقة.
- رفع الأموال الأميرية عن كاهل المنتفعين أثناء مدة التأجير السابقة [١].

---

(١) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من اللجنة المشكلة لمراجعة شروط عقد أصحاب الإقطاعيات الزراعية والمتضمنة اقتراحاتها لمعالجة شكاوى المنتفعين جميعهم بسبب تشابه الظروف ووحدة المشروع، تحريرًا في ١٤ أكتوبر ١٩٥٣م، ص ص١- ٣؛ مجلة التعاون: العدد (٧) ، يوليو ١٩٥٦م، مصدر سبق ذكره، (التعمير الزراعي في الريف)، ص ٣٢.

كما أمر رئيس الجمهورية في ١٦ مارس ١٩٥٤م أن تعفى من ضريبة الأطيان المفروضة بالقانون رقم (١١٣ لسنة ١٩٣٩) أراضي الإقطاعيات الزراعية الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية في سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٧م من وقت تاريخه حتى ٢١ أكتوبر ١٩٥٣م [١].

وهكذا، استجابت الحكومة لمطالب المنتفعين العديدة بحل أزمة المتعثرين منهم في سداد ما عليهم من ديون، حيث استندت شكواهم إلى حجج ودلائل تثبت عجزهم عن تسوية هذه القروض، كان على رأسها: كساد العديد من المشروعات الإنتاجية التي أقامها المنتفعون لظروف كانت خارجة عن إرادتهم، وتراجع إنتاجية المحاصيل بسبب تراكم المشكلات التي تواجه الأرض من سوء حالة الري والصرف، وإصابة بعض المحاصيل بالآفات الضارة، ومن هنا رأت الحكومة ضرورة حل هذه المشكلات لإعادة تحقيق الاستفادة المطلوبة من مشروع الإقطاعيات، باعتباره مشروعًا اقتصاديًّا يُسْهِم في دعم الاقتصاد الوطني للبلاد، فقامت بعدة إجراءات، أهمها: تأجيل سداد الأقساط، مع زيادة فترة التقسيط لسنوات إضافية، وتقسيط ثمن الأراضي والمباني والسلف على هذه السنوات، وكذلك إعفاء دفعتي ١٩٤٤و ١٩٤٧م من الفوائد، وصرف النظر عن طريقة سحب الإقطاعيات إداريًّا في حالة التأخر عن السداد، ورفع الأموال الأميرية عن كاهلهم أثناء مدة التأجير، وإعفاء إقطاعياتهم من ضريبة الأطيان، الأمر الذي ترتب عليه نتائج إيجابية، منها: عدم تهرب المنتفع من إقطاعيته تخوفًا من المساءلة القانونية، وتسوية قروض المتعثرين، وعودة الحياة

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) المصدر السابق، قانون رقم (٢٠٩ لسنة ١٩٥٤) بإعفاء أراضي الإقطاعيات الزراعية الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية في سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٧ من ضريبة الأطيان حتى ٢١ أكتوبر ١٩٥٣م، تحريرًا في ١٠ أبريل ١٩٥٤م.

إلى بعض الإقطاعيات الزراعية مرة أخرى، وإعطاء عدد من المنتفعين الفرصة للتفكير بجدية في زيادة إنتاجية المحاصيل والنهوض بالمساحات المنزرعة.

رابعاً ـ إنشاء المساكن اللازمة للمنتفعين.

ومن المسائل التي أولتها الحكومة اهتمامها: مسألة إنشاء مساكن للمنتفعين، حيث قدرت تكاليف المباني اللازمة لأراضيهم بمبلغ (٣٢,٠٠٠) جنيه، أدرج منه مبلغ (١٥,٠٠٠) جنيه بميزانية ١٩٣٩/ ١٩٤٠م، إلا إن باقي المبلغ اللازم لمواجهة تلك التكاليف حذف من مشروع السنة التالية نظرًا لضغط المصروفات، وقد صرفت الحكومةُ لكل منتفعٍ في بادئِ الأمر مبلغًا قدره (١٤٠) جنيهًا لتشييد ما يحتاج إليه من مبانٍ، وبلغ مجموع ما صرف في هذا السبيل (١٤,٠٠٠) جنيه، كما سمحت لأصحاب الإقطاعيات بالانتفاع بمباني الحكومة الموجودة بمناطق الإقطاعيات لإقامتهم، وكذا باستعمال دواوير مصلحة الأملاك ومخازنها [١].

وفي ٢٩ مارس ١٩٤٣م، قرر مجلس الوزراء منح كل منتفع مبلغًا قيمته (٢٥٠) جنيهًا بصفة سلفة تضم إلى ثمن الأرض لإقامة مسكن خاص له، ومع ذلك لم يتحمس سوى عدد قليل من المنتفعين لإقامة منازل لسكناهم، وقد رأى مجلس الوزراء أن تقوم مصلحة الأملاك بإقامة المنازل للمنتفعين مع وضع تصميمها بشكل يسمح لكل منتفع أن يضيف إلى البناء ما يلزمه في المستقبل[٢].

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٥٤٠٦- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الاثنين ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٢هـ/ ٢٩ مارس ١٩٤٣م، مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن أخذ مبلغ (٥٠,٨٥٠) جنيهًا قيمة السلف اللازمة لإقامة المباني للمنتفعين بالإقطاعيات ولشراء الآلات الزراعية والمواشي من الاحتياطي العام، تحريرًا في ٦ مارس ١٩٤٣م، ص ١.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) مصدر سابق، مذكرة مرفوعة من وزير المالية إلى مجلس الوزراء بشأن ما رأته اللجنة العليا ←←←

واقترحت مصلحة الأملاك أن تكون هذه المنازل مُجَمَّعة في هيئة قُرى، أو على هيئة مسكن خاص لكل منتفع في إقطاعيته، وظهر خلال البحث أن لكل من هاتين الفكرتين مميزات خاصة، فرأت وزارة المالية أن تقوم مصلحة الأملاك بإنشاء (٥٠) منزلًا في شكل قرية كخطوة أولى، وعرضها على من يرغب من أصحاب الإقطاعيات للإقامة فيها، وإذا تبين بعد ذلك أن بقية المنتفعين يميلون إلى أن تُشَيَّدَ لهم منازل مع زملائهم في الجهة نفسها، قامت المصلحة بتشييد ما يلزم من تلك المنازل، وإذا رغب بعض المنتفعين أن تقام منازلهم وسط أرضهم بسبب بعد المسافة أو غير ذلك، فتترك لهم الحرية في ذلك، مع تخييرهم بين الحصول على السلفة المقررة لإقامة المنازل، أو تكليف مصلحة الأملاك بذلك[١].

وطرحت مصلحة الأملاك إقامة (٥٠) منزلًا في مناقصة عامة، فكان أقل عطاء قُدِّمَ قدره (٤١٤) جنيهًا عن كل منزل، ولما كان هذا المبلغ يزيد عن القيمة المحددة بقرار مجلس الوزراء لإقامة المسكن، وهو (٢٥٠) جنيهًا لكل مسكن- يضاف إليها (٥٠) جنيهًا يدفعها صاحب الإقطاعية من ماله الخاص- فقد أعادت المصلحةُ المناقصةَ مرةً أخرى، فَقُدِّمَت عطاءات أقلها (٣٥٠) جنيهًا، إلا إن مصلحة الأملاك رأت إمكان تخفيض متطلبات البناء إلى (٣٠٠) جنيه، على أن لا يقوم المنتفعون بدفع أي مبلغ في البناء، ومن ثم اقترحت وزارة المالية رفع المبلغ المقرر لبناء كل منزل من (٢٥٠) جنيهًا إلى (٣٠٠) جنيه، على أن تضاف القيمة الأخيرة إلى ثمن

←←←

للإقطاعيات الزراعية بالوزارة من مقترحات وتعديلات في القواعد التي أقرها مجلس الوزراء في ٢٩ مارس ١٩٤٣م لتوزيع بعض الأراضي على خريجي المدارس الزراعية العليا والمتوسطة، تحريرًا في ١٨ يناير ١٩٤٦م، ص٢.

(١) نفسه.

الأرض، وعلى هذا الأساس بلغت مجموع الزيادة اللازمة في هذا الشأن (٢٥٠٠) جنيه، تم أخذها من الاحتياطي العام، وتم بناء (٥٠) منزلًا في قرية مجمعة[١].

وفي ٤ يناير عام ١٩٤٨م وافق مجلس الوزراء على اقتراح تقدمت به وزارة المالية بأخذ مبلغ (١٣٢,٢٩٠) جنيهًا من الاحتياطي العام لتخصيصه كسلف لخريجي المدارس الزراعية المنتفعين بالإقطاعيات، خُصِّصَ منه مبلغ (١٠١,٤٠٠) جنيه، لإنشاء (١٥٣) منزلًا لسكنى المنتفعين في الإقطاعيات التي وزعت عليهم بتفتيش دسوق وكفر سعد، بواقع (٦٥٠) جنيهًا للمنزل الواحد، وأن يمنح الجزء الباقي، وقدره (٣١,٥٠٠) جنيه على شكل سلف لشراء الآلات الزراعية والمواشي اللازمة لهم، وصدر القانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٤٨) بالترخيص بأخذ المبلغ المتقدم ذكره من الاحتياطي[٢].

وقامت مصلحة الأملاك بطرح إقامة (١٥٣) منزلًا في مناقصة عامة موزعة على أربع قرى، قريتين بتفتيش كفر سعد، وقريتين بتفتيش دسوق، وقدمت عدة عطاءات، وباستعراض أقل العطاءات تبين أن مجموع تكاليف هذه المساكن (١١٤,٦٦٦) جنيهًا [٣].

---

(١) نفسه.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٦٤٣٢- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد ٢٢ صفر ١٣٦٧هـ/ ٤ يناير ١٩٤٨م، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن الإذن في تخصيص مبلغ (١٣٢,٩٠٠) جنيه من الاحتياطي العام للسلف الخاصة بخريجي المدارس الزراعية المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية، تحريرًا في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧م.

(٣) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) مصدر سابق، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن العطاءات التي قدمت عن ←←←

وبحثت وزارة المالية إمكانية خفض التكاليف بحيث تصبحُ في حدود المبلغ الذي وافق عليه البرلمان في مايو ١٩٤٨م، لكن اتضح لها صعوبة ذلك؛ حيث إن تصميم هذه المساكن قد روعي فيه توخي أقصى حدود الاقتصاد؛ إذ يتكون كل مسكن من ثلاث غرف، ويقتصر بناؤه على الضروريات الأولى للسكنى دون زخرفة أو إنشاءات كمالية، كما أن حجم جدرانه وسمك المسلح قد جعلت بأقل حد ممكن، ولمَّا لم يكن من المنظور أن تصل العطاءات إلى حد أقل من الحد الذي وصلت إليه هذه المناقصة إذا أُعِيدَ طرحها مرةً أُخرى، كما سيترتب على طرح المناقصة الجديدة قرب حلول فصل الشتاء وتعذر نقل المهمات والمضي في التنفيذ لاشتداد هطول المطر في الجهات الشمالية، ومن ثم اقترحت وزارةُ الماليةُ قبولَ أقل العطاءاتِ التي قُدِّمَت في المناقصة المتقدم ذكرها، مع خفض عدد المساكن المزمع إقامتها، لتتفق مع حدود المبلغ المأذون بأخذه من الاحتياطي العام، على أن تتقدم في الوقت المناسب إلى البرلمان للسماح في أخذ مبلغ آخر من الاحتياطي العام لإقامة ما يحتاجه المنتفعون من مساكن، وقررت وزارةُ الماليةُ اتخاذَ عدة إجراءات، منها: إسكان غير المتزوجين من المنتفعين بالإقطاعيات، كل اثنين في مسكن واحد مع مراعاة الحصول على تعهدات من كافة المنتفعين بقبولهم أثمان هذه المساكن[1].

→→→

عملية إقامة (١٣٥) منزلًا لخريجي المدارس الزراعية المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية بتفتيش كفر سعد ودسوق، تحريرًا في ١٣ سبتمبر ١٩٤٨م، ص ١.

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٢٣١٥١ – ٠٠٨١) جزء ثالث عشر، إعداد مشروع خطاب العرش للدور الخامس للهيئة النيابية التاسعة لسنة ١٩٤٨م، تقرير مرفوع من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن ما قامت به الوزارة من مشروعات وما تنوي القيام به لإدراجه في خطاب العرش، تحريرًا في ٣ نوفمبر ١٩٤٨م، ص٢؛ وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٦٥٢٧– ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد ١٦ ذي القعدة ١٣٦٧هـ/ ١٩ سبتمبر ١٩٤٨م، مذكرة اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن قبول أقل العطاءات التي

←←←

وفي ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٨م أتمت مصلحة الأملاك الأميرية إقامة منازل المنتفعين بالإقطاعيات وبلغ عددها (١٣٥) منزلًا موزعة على أربع قرى، وأسفرت التكاليف النهائية عن زيادة تكاليف المنزل الواحد من (٣٠٠) جنيه إلى (٣٤٠) جنيهًا، وأمام هذه الزيادة أوصت وزارة المالية في مذكرة لها بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨م بالموافقة على رفع تكاليف المنزل إلى (٣٤٠) جنيهًا[١]، ووافقت اللجنة المالية على ما اقترحته الوزارة، كما وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٩م على رأي اللجنة المالية[٢].

كما قامت مصلحة الأملاك في فبراير سنة ١٩٤٩م، بإنشاء (٢٠) منزلًا، وتبعًا لذلك بلغت جملة تكاليف المباني بأكملها (١١٦,١٣٥) جنيهًا، منها (١٠١,١٣٨) جنيهًا استخدمت في إنشاء (١٣٥) منزلًا بناء على موافقة مجلس الوزراء في ١٩ سبتمبر ١٩٤٨م، ومبلغ (١٤,٩٩٧) جنيهًا استخدمت لإقامة (٢٠) منزلًا وفقًا لتكاليف المنازل السابقة[٣].

←←←

قدمت عن عملية إقامة (١٣٥) منزلًا لسكنى خريجي المعاهد الزراعية المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية بتفتيش كفر سعد وتفتيش دسوق، تحريرًا في ١٣ سبتمبر ١٩٤٨م.

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) مصدر سبق ذكره، مذكرة مرفوعة من لجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن رفع الحد الأدنى لتكاليف بناء منازل المنتفعين من (٣٠٠) جنيه إلى (٣٤٠) جنيهًا، تحريرًا في ٢٣ يناير ١٩٤٩م، ص ١.

(٢) نفسه.

(٣) المصدر نفسه، مذكرة مرفوعة من لجنة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن الإذن للحكومة في أن تأخذ من الاحتياطي العام مبلغًا قدره (٤٥,٢٣٥) جنيهًا، وذلك زيادة على مبلغ (١٣٢,٩٠٠) جنيه التي أخذت من الاحتياطي بمقتضى قانون رقم (٦٧ لسنة ١٩٤٨) للسلف الخاصة بخريجي المدارس الزراعية، تحريرًا في ٢٤ فبراير ١٩٤٩م، ص ١.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ الحكومة قامت في عام ١٩٥٠م ببناء العديد من المنازل للمنتفعين، كما قامت ببيع بعض المنازل والعزب التي كانت مستعملة لسكنى الموظفين والعمال والواقعة في مناطق الإقطاعيات بعد أن أصبح من الممكن الاستغناء عنها بسبب التصرف في الأرض لبعض المنتفعين ممن لم تشيد لهم منازل سواء بمعرفتهم أو بمعرفة مصلحة الأملاك بالثمن الذي قررته المصلحة، مع مراعاة التوفيق بين حاجة كل منهم بالنسبة لمنازل العزب، وأضافت ثمنها مقسطًا على السنوات الباقية لتقسيط ثمن الإقطاعية ومعاملتهم كمستأجرين لهذه المنازل عن مدة تأجير الإقطاعية، ثم مشترين لها بمجرد تحرير عقود التمليك، أما المنتفعون بالإقطاعيات التي وزعت سنة ١٩٣٩م بطريق التمليك فبيعت لهم هذه المنشآت على أساس التمليك وأضيف ثمنها مقسطًا على السنوات الباقية لتقسيط ثمن الإقطاعيات[١].

وهكذا، استطاعت الحكومة أن تقضي على مشكلة سكنى المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية ببناء منازل لسكناهم في ما بين عام ١٩٤٠م وحتى عام ١٩٥٠م، إضافة إلى المنازل التي قام بعض المنتفعين ببنائها بعد أن أمدتهم الحكومة بالسلف اللازمة، كما قامت الحكومة ببيع المنازل والعزب التي استغنت عنها مصلحة الأملاك الأميرية في مناطق الإقطاعيات بالممارسة والتمليك وأضافت ثمنها مقسطًا على السنوات الباقية لتقسيط ثمن الإقطاعيات، وبذلك تم إنشاء عشر قرى في مناطق التوزيع مزودة بمياه الشرب والكهرباء والوحدات الصحية والتعليمية والترفيهية اللازمة للمنتفعين وذويهم.

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٧٤٢٧- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ٢٤ صفر ١٣٧٢هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد والمالية إلى مجلس الوزراء عن الأراضي المخصصة لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحريرًا في نوفمبر ١٩٥٢م، ص ٢.

خامساً ـ معالجة مشكلة التوظف.

ومن المشكلات التي واجهت المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية– وقامت الحكومة بعلاجها– مسألة التوظف، فمن بين الشروط التي وضعتها وزارة المالية لبيع الأرض عام ١٩٣٩م، أن تكون زراعتها تحت مباشرة المنتفع، وأن يقيم فيها ولا يجوز تأجيرها أو الالتحاق بإحدى وظائف الحكومة أو الشركات، إلا إن عددًا منهم لم يلتزم بهذه الشروط، ومن ثم أفتى مجلس الدولة برفع دعاوى لفسخ العقود واستعادة وضع يد الحكومة على الأرض، واتخذت مصلحة الأملاك ضدهم بعض الإجراءات القضائية(١).

واقترحت وزارة المالية في نوفمبر ١٩٥٢م إيقاف هذه الإجراءات، وإنذارهم بضرورة الالتزام بالشروط سالفة الذكر، وإعطاءهم فرصة أخيرة للعدول عن هذه المخالفات والعودة إلى مقر الإقطاعية والإقامة فيها وزراعتها وتعهدها واستغلالها على أحسن وجه، وإلا تنزع منهم بالطرق الإدارية مع استصدار التشريع اللازم لذلك(٢)، وبناء عليه وافق مجلس الوزراء على إيقاف الإجراءات القضائية التي اتخذت ضد أصحاب الإقطاعيات المخالفين للشروط، وإنذارهم لترك الوظائف والإقامة بالمنطقة وزراعة الأرض بأنفسهم، مع استصدار التشريع اللازم لسحب الإقطاعيات ممن يخالف شروط منحها بعد ذلك بالطرق الإدارية(٣).

وفي عام ١٩٥٣م رأت اللجنة التي شكلت لمعالجة شكاوى المنتفعين بالإقطاعيات، تحديد الفترة التي يستمر فيها سريان قيد عدم التوظف في الحكومة

---

(١) نفسه، ص٣.

(٢) نفسه.

(٣) نفسه، ص٤.

أو في الشركات أو الدوائر وشروط الإقامة والتأجير والالتزامات الزراعية بخمس عشرة سنة على الأقل من تاريخ الاستلام بمقتضى أول تعاقد معهم بشرط أن يكون المنتفع قام بسداد نصف الثمن – على الأقل– وكافة المطلوبات، وذلك تشجيعًا لهم على الوفاء بالتزاماتهم، أما المنتفعون الذين نُقِلُوا إلى إقطاعيات أخرى فرأت أن يلزموا بتنفيذ هذا البند ابتداء من تاريخ العقد الجديد إلى أن يؤدوا تسعة أقساط كاملة خلال تسع سنوات من هذا التاريخ(١).

ولما كانت هذه المدة تنتهي على المنتفعين من توزيع عام ١٩٣٩م في عام ١٩٥٤م، ونظرًا لوقوع مخالفات من بعض المنتفعين قبل مضي هذه المدة، فقد أفتى مجلس الدولة مرةً أُخرى بجواز رفع الدعاوى ضد المخالفين للحصول على أحكام بفسخ عقود البيع الصادرة لهم(٢).

وعلى إثر السير في إجراءات رفع هذه الدعاوى، تقدم هؤلاء المنتفعون بمذكرة أوضحوا فيها أن السير في هذه الدعاوى سبب لهم حالة من القلق لا تستقيم معها مصلحة الأرض ومصلحتهم بعد أن بلغوا من العمر أكثر من أربعين عامًا، وأصبح

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) مصدر سابق، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من اللجنة المشكلة لمراجعة شروط عقد أصحاب الإقطاعيات الزراعية والمتضمنة اقتراحاتها لمعالجة شكاوي المنتفعين بسبب تشابه الظروف ووحدة المشروع، تحريرًا في ١٤ أكتوبر ١٩٥٣م، ص١.

(٢) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٦- ٠٠٨١) جزء ثالث: توزيع أراضي ملك الحكومة على مزارع خريجي المعاهد الزراعية، مذكرة مرفوعة من وزير الإصلاح الزراعي سيد مرعي إلى مجلس الوزراء بشأن إعفاء المنتفعين بمزارع خريجي المعاهد الزراعية دفعة سنة ١٩٣٩م من شروط التوظف والإقامة والالتزامات الزراعية، بدون تاريخ، ص١.

لهم أبناءً بلغوا المرحلة الجامعية من التعليم، الأمر الذي يحمّلهم التزامات وأعباء جسيمة تستدعي الاستقرار، والتمسوا وقف هذه الإجراءات [١].

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٥٦م اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب قراري مجلس الوزراء في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢م و٨ أبريل ١٩٥٣م المتقدم ذكرها برئاسة وزيريِّ (المالية والاقتصاد)، ونظرت شكوى المنتفعين، ورأت إعفاءهم من شروط التوظف والإقامة والالتزامات الزراعية، وعدم السير في الدعاوى والإجراءات القضائية المتخذة ضد المخالفين من دفعة عام ١٩٣٩م، وَعُرِضَ الموضوع على اللجنة الاقتصادية فوافقت عليه بتاريخ ٦ يوليو ١٩٥٨م، وقامت وزارة الإصلاح الزراعي بعرضه على مجلس الوزراء فوافق عليه، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٨٨٩ لسنة ١٩٦٠) ينص على إعفاء خريجي المدارس الزراعية المنتفعين بمزارع الحكومة في عام ١٩٣٩م من شروط التمليك الخاصة بالتوظف والإقامة والالتزامات الزراعية، والتجاوز عن المخالفات التي وقعت منهم إخلالًا بهذه الشروط، وإيقاف إجراءات السير في الدعاوى المرفوعة ضدهم عن هذه المخالفات [٢].

سادساً ـ التبعية الإدارية للإقطاعيات الزراعية.

تولت وزارة المالية في بادئ الأمر الإشراف على الإقطاعيات الزراعية حتى عام ١٩٤٨م، حين تسلمت وزارة الشئون الاجتماعية الإشراف على هذا المشروع، تلبية للرغبة التي أبداها مجلس الوزراء، وأنشأت لهذا الغرض إدارة (الإقطاعيات الزراعية

---

(١) نفسه، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، قرار رئيس الجهورية رقم (٨٨٩ لسنة ١٩٦٠) بشأن إعفاء المنتفعين بمزارع خريجي المعاهد الزراعية دفعة عام ١٩٣٩م من شروط التوظف والإقامة والالتزامات الزراعية، تحريرًا في ١٦ مايو ١٩٦٠م.

والملكيات الصغيرة) لتقوم بهذه المهمة وألحقتها بمصلحة الفلاح، ثم أطلقت عليها فيما بعد اسم (إدارة التعمير)، وكان لهذه الإدارة بالديوان العام مدير يعاونه وكيلان، أحدهما بالقاهرة، والآخر بتفتيش كفر سعد، للإشراف على مناطق التوزيع الخمس التي يضطلع بالعمل فيها خمسة من المفتشين، وهذه المناطق هي: كفر سعد، وإبشان، وكفر الأطرش، والجزائر، ودسوق، وبعد أن تم تنفيذ اللامركزية، انتقلت مهمة الإشراف على المشروع من (إدارة التعمير) إلى المراقبات الإقليمية كل فيما يقع في نطاق اختصاصها من مشروعات التوزيع [١].

وتلخصت الاختصاصات التي كانت تباشرها (إدارة التعمير) في الإشراف على جميع المؤسسات والهيئات الاجتماعية بمناطق المنتفعين، وكذلك الإشراف على كل ما يتصل بأعمال الجمعيات التعاونية في مناطق التوزيع من تأسيس جمعيات جديدة وتنشيط القائم منها، وكذا الإشراف على النواحي الرياضية والثقافية والصحية عن طريق العمل على توصيل خدمات الوزارات المختلفة إلى تلك المناطق، والعمل على فض المنازعات بين المنتفعين، والإشراف على كيفية استغلالهم لأراضيهم، وإقامتهم في إقطاعياتهم إقامة مستمرة، ورعاية مصالح المنتفعين وتسهيل مهمتهم لدى المصالح والهيئات، وحث المنتفعين على القيام بالتزاماتهم تجاه مصلحة الأملاك، والتعاون مع هذه المصلحة في بحث مخالفاتهم، والاتفاق معها على ما يتخذ بصدد

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) جزء أول: التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية على خريجي المدارس الزراعية، مذكرة مرفوعة من وزير الشئون الاجتماعية إلى مجلس الوزراء بشأن ما أبداه المجلس من إشراف وزارة الشئون الاجتماعية على مشروع الإقطاعيات الزراعية والملكيات الصغيرة وملاحظة نمو هذه المنشآت وحسن قيام المنتفعين بتلك الأراضي، تحريرًا في ٩ نوفمبر ١٩٤٨م.

هذه المخالفات من إجراءات، واختيار المناطق التي ينتخب منها المنتفعون، وبحث حالة المرشحين للاستفادة بمشروعات التوزيع المختلفة واختيار المقبولين منهم(١).

وإلى جانب (إدارة التعمير) أصدر مجلس الوزراء -بناء على اقتراح وزارة الشئون الاجتماعية- قرارًا بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٤٩م، يتضمنُ تشكيل لجنة من المختصين في الوزارات التي لها صلة بالمشروع، مهمتها الإشراف على المشروع، وتتكون من السيد وزير الشئون الاجتماعية رئيسًا، وعضوية كل من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية، ووكيل وزارة الزراعة، ووكيل وزارة المالية المشرف على مصلحة الأملاك، ووكيل وزارة المالية المشرف على شئون الميزانية، ووكيل وزارة الأشغال العمومية، ومدير عام بنك التسليف الزراعي والتعاوني، ومدير عام مصلحة الأملاك الأميرية، ومدير عام مصلحة الفلاح، ومفتش عام وجه بحري، وحسن سيد بدراوي عضو مجلس الشيوخ، وعبد المنعم حشيش عضو مجلس النواب ورئيس الجمعية التعاونية لأصحاب إقطاعيات خريجي كلية الزراعة بإبشان، وكفر سعد، وكفر الوكالة، وتلخصت مهمة اللجنة في دراسة مقترحات وزارة الشئون الاجتماعية وما جاء بتقارير لجانها عن حالة الإقطاعيات، والتوصيات التي ترى اتباعها لإنجاح المشروع(٢).

ونظرًا لأن لفظ الإقطاع لم يعد يساير أوضاع ما بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، بعد القضاء عليه بشتى صوره، تقدمت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل- بعد استطلاع رأي وزارة الإصلاح الزراعي في هذا الشأن – في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦م

---

(١) مجلة التعاون: العدد (٨) أغسطس ١٩٥٦م، مصدر سبق ذكره (التعمير الزراعي في الريف)، ص ٣٦.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٦٦٨٥- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد ١١ ذي القعدة ١٣٦٨هـ/ ٤ سبتمبر ١٩٤٩م، مذكرة مرفوعة من وزارة الشئون الاجتماعية إلى مجلس الوزراء بشأن إعادة تشكيل اللجنة المشرفة على الإقطاعيات الزراعية بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤٩م.

بمذكرة إلى مجلس الوزراء، طالبت فيها تغيير اسم الإقطاعيات الزراعية لخريجي كليات ومدارس الزراعة إلى (مزارع خريجي المعاهد الزراعية)، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٨ لسنة ١٩٥٦) في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦م[١].

وهكذا، اضطلعت الحكومة عن طريق وزارة المالية ثم عن طريق وزارة الشئون الاجتماعية في الإشراف على إقطاعيات الخريجين، وقامت الوزارة الأخيرة بإنشاء إدارة (الإقطاعيات الزراعية والملكيات الصغيرة)، والتي عرفت بعد ذلك باسم (إدارة التعمير) والتي تلخصت مهامها في الإشراف على جميع المؤسسات والهيئات الاجتماعية بمناطق المنتفعين، وكذلك الإشراف على النواحي الرياضية والثقافية والصحية، وتوجيههم من خلال الجمعيات التعاونية لما فيه إنجاح المشروع.

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٦- ٠٠٨١) جزء ثالث: توزيع أراضي ملك الحكومة على مزارع خريجي المعاهد الزراعية، قرار رئيس الجهورية رقم (٣٠٨ لسنة ١٩٥٦) بشأن تغيير اسم (الإقطاعيات الزراعية) التي ينتفع بها خريجو كليات الزراعة ومدارس الزراعة إلى (مزارع خريجي المعاهد الزراعية)، تحريرًا في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لإقطاعيات الخريجين

هدف مشروع الإقطاعيات الزراعية في جوهره إلى الإكثار من الملكيات المتوسطة، ورفع مستوى المعيشة لخريجي المدارس الزراعية، وتحسين حالتهم الاقتصادية، والأخذ بيدهم نحو العمل الحر، والعناية بزيادة المساحات المخصصة لهم باستمرار(١).

أولاً ـ الآثار الاقتصادية للإقطاعيات الزراعية.

على الرغم من جميع العقبات التي صادفت بعض إقطاعيات الخريجين؛ إلا أنها استطاعت أن تشق طريقها، وتحقق كثيرًا من أغراضها، وتؤدي كثيرًا من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، ولعل أهم الآثار الاقتصادية لإقطاعيات الخريجين، زيادة المساحة المنزرعة في البلاد، فقد بلغ عدد الأراضي المستصلحة التي تم توزيعها على الخريجين (١٤,٤٥٥) فدانًا، استفاد منها نحو(٣٩٥) خريجًا، بخلاف ذويهم وأسرهم ومن يفلحون الأرض، وتراوح نصيب كل خريج منهم من تلك الأراضي ما بين (٣٠) إلى (٤٥) فدانًا، وتنوعت الزراعات في تلك الإقطاعيات ما بين المحاصيل الغذائية كالقمح، والشعير، ومحاصيل الألياف كالقطن، بالإضافة إلى الموالح، والخضروات، وقد أسهمت تلك المحاصيل في تقليل الفجوة الغذائية وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة من المواد الغذائية (٢).

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٧٤٢٧- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ٢٤ صفر ١٣٧٢هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م، مذكرة مرفوعة من وزارة الاقتصاد والمالية إلى مجلس الوزراء عن الأراضي المخصصة لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، تحريرًا في نوفمبر ١٩٥٢م، ص ١.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) مصدر سابق، مصلحة الأملاك الأميرية، مكتب المدير العام، بيان بالمساحات الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية، وإسهامها في الناتج المحلي، بدون تاريخ.

ومن خلال تلك الاقطاعيات تَمَكَّنَ المزارعون من الحصولِ على الأسمدةِ الجيدةِ والتقاوي الممتازة والبذور المنتقاة بأسعار جيدة، وأصناف موثوق في صلاحيتها وجودتها، ممَّا أدى إلى زيادة دخل المنتفع وإنعاش حالته المادية، كما استطاعت تلك الإقطاعيات -عن طريق الجمعيات التعاونية التي أقامها المنتفعون- أن تقضي على الربا الفاحش والتخلص من المرابين الأجانب، وذلك عن طريق إقراض الجمعيات أعضاءها سلفًا قصيرة الأجلِ لنفقات الزراعة ونفقات الوقود اللازمة للآلات الزراعية وما تحتاجه عمليات تصدير الفاكهة والبصل، وسلفًا متوسطة الأجل لشراء الماشية والآلات الزراعية وإقامة المنشآت الزراعية، وسلفًا طويلة الأجل لإصلاح واستغلال الأراضي الزراعية [١].

كما تمكن المنتفعون من مشروع الإقطاعيات الزراعية من بيع بعض المحاصيل بالطريقة التعاونية، كمحصول القطن، والبطاطس، والبصل، وثمار الموالح، ولا شك أن هذه الطريقة من طرق البيع قد حالت دون استغلال التجار الأجانب للأفراد المنتفعين فيما لو باعوا محاصيلهم بالطرق العادية، كما قامت الجمعيات التعاونية في أراضي الإقطاعيات بنشر استعمال الآلات الزراعية كالمحاريث وآلات الري وغيرها، مما وفَّر على المزارعين كثيرًا من الوقت والجهد، ومكنهم من ممارسة الوسائل الحديثة في الزراعة، كما قاومت تلك الجمعيات الآفات الزراعية وذلك من خلال مقاومة دود القطن، ورش وتعفير زراعات الخضر والفاكهة، إضافة إلى نشر

(١) المصدر نفسه، كود أرشيفي (٠٢٣١٥١ – ٠٠٨١) جزء ثالث عشر، إعداد مشروع خطاب العرش للدور الخامس للهيئة النيابية التاسعة لسنة ١٩٤٨م، تقرير مرفوع من وزارة الزراعة إلى مجلس الوزراء بشأن المشروعات التي قامت بها وزارة الزراعة المراد ذكرها في خطاب العرش، تحريرًا في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٨م، ص١؛ مجلة التعاون: العدد (١٢) ديسمبر ١٩٤٩م، مقال لعبد المنعم حمادة، بعنوان: (الخدمات الاقتصادية في مصر)، ص ص ٨٥٨، ٨٥٩.

الصناعات الزراعية المختلفة من تربية النحل على الطريقة الحديثة داخل خلايا خشبية، وتربية دودة القز لإنتاج الحرير، وتربية الماشية لتحسين الإنتاج، وصناعة الألبان [١].

وهكذا، حقق مشروع الإقطاعيات الزراعية العديد من المزايا للمنتفع والحكومة على حد سواء، وقد تمثلت مزاياه للمنتفع في تمويل المنتج –عينًا ونقدًا– بجميع ما يلزمه من مستلزمات الإنتاج والسلف في جميع مراحل الإنتاج والتسويق، وتوفير الأجهزة الفنية التي تعاونه في زراعته، وإنتاج محاصيل مطابقة للمواصفات المطلوبة، والتخلص من العمولات والسمسرة التي كان يثقل بها كاهل المزارع في جميع مراحل الإنتاج والتسويق، إضافة إلى استقرار الأوضاع المالية للمنتفعين بضمان الحصول على أسعار ثابتة، والقضاء على المضاربات التي كانت شائعة في الريف، وتأمين المنتجين ضد أخطار السرقة[٢].

أما مزاياه للحكومة فقد تمثلت في: تحقيق أهدافها التصديرية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ برامج مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زراعة نحو (١٤,٤٥٥) فدان[*]، وتوفير حاجات الاستهلاك المحلي على مدار السنة، وتنظيم تحصيل مستحقات الحكومة وبنوك التسليف والجمعيات التعاونية من المنتجين بما لا يؤدي إلى ارتباكهم ماديًّا، وحصول الحكومة على البيانات الصحيحة

---

(١) مجلة التعاون، المصدر نفسه، ص ٨٦٠– ٨٦٢.

(٢) وزارة المالية، مصلحة الضرائب العقارية، مذكرات في الإصلاح الزراعي والتسويق التعاوني والجمعيات التعاونية لأحمد خليل البنا، مطبعة المعرفة، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٤١؛ المجلة المصرية للدراسات التعاونية: العدد (٢)، مايو ١٩٦٩م، مقال بعنوان: (التسويق التعاوني للمحاصيل الزراعية في مزارع الخريجين. المشكلات والحلول)، ص ص ٦٠، ٦١.

(*) ينظر ملحق رقم (٣) (بيان بالمساحات الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية).

عن إنتاج المحاصيل المختلفة، مما يساعدها على وضع سياسة سليمة وتخطيط طويل المدى للإنتاج المحلي والتصنيع والتصدير على أسس سليمة، وتوفير محاصيل ذات رتب ودرجات عالية وصفات ممتازة [١].

وقضى مشروع الإقطاعيات على عيوب تفتيت الملكيات الكبيرة وحرمان البلاد من فوائد الإنتاج الكبير من الزراعة، بضم جهود المنتفعين بما يجعل منهم قوة إنتاجية كبيرة تحقق لهم مزايا الإنتاج الكبير دون المساس بملكيتهم الفردية [٢]، إذ تم استثمار أراضي الإقطاعيات بطريقة اشتراكية تعاونية، فحلت وابورات الحرث، وماكينات الدراسة وغيرها محل المحراث البلدي والنورج، فانخفضت تكاليف حرث الفدان في المرة الواحدة من (٧٩) قرشًا، إلى (١٥) قرشًا، الوضع الذي نشأ عنه زيادة الإنتاج، وتقليل تكاليفه، ورفع ثمنه، واستغناء الزراعة عن عدد من عمالها [٣].

ومن الآثار التي ترتبت على هذا المشروع عدم السماح للأجانب بامتلاك الأراضي الزراعية في شمال الدلتا، ومحاربة شركات الرهون التي حققت أرباحًا باهظة؛ بسبب إقراضها سلفًا ربوية للفلاحين للقيام بفلاحة أرضهم، وزيادة التثقيف الزراعي والتعاوني عن طريق المساعدات التي قدمتها وزارة الزراعة للمنتفعين،

---

(١) المجلة المصرية للدراسات التعاونية، المصدر السابق، ص٦١.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٤٦٦٠- ٠٠٧٥) ديوان جلالة الملك، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ١٣ شعبان سنة ١٣٤٨هـ، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩م، اقتراح مقدم من وزير الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء بشأن استصلاح مساحة قدرها عشرة آلاف فدان في شمال الدلتا مع تقسيمها إلى إقطاعيات زراعية لا تتجاوز ثلاثين فدانًا، تحريرًا في ١٩ سبتمبر ١٩٣٩م؛ مجلة التعاون، العدد (٨)، أغسطس ١٩٥٥م، مقال لمحمود فوزي، بعنوان: (التعاون في الإصلاح الزراعي)، ص ٧.

(٣) مجلة التعاون، المصدر نفسه، ص٨.

وإنشاء غرف لإمداد المزارعين بكل ما يلزمهم من الإرشاد في مختلف فروع الزراعة، وتطبيق الاشتراكية في الزراعة حيث تم وفقًا لعدة أسس، منها : العدالة في التوزيع، ونشر التعاون الزراعي في الإقطاعيات(١).

كما قضى مشروع الإقطاعيات الزراعية على المشكلات التي كانت تقع بين المزارعين في الملكيات الصغيرة بسبب الحدود بين الجيران والطرق والقنوات، وتوفير مياه الري، والقضاء على أسباب المنازعات على المياه، وتيسير الخدمات وإحكام الرقابة على توزيعها واستخدامها، وذلك عن طريق توفير الأسمدة والتقاوي المُحَسَّنةِ، وتنظيم مقاومة الآفات المختلفة بأحدث الوسائل العلمية، وتجنب الخسارة في الوقت والعمل، بسبب صعوبة الحرث ونقل المحاصيل وضياع نسبة كبيرة من الأسمدة بلا فائدة (٢).

وشجعت الحكومةُ المنتفعينَ بالإقطاعيات من الاستفادة بالتعاون بصفة جدية حيث استطاعت الحكومة أن تتعاقد مع شركات إنتاج الآلات الزراعية لتوريد ما يكفي لجعل الزراعة آلية؛ بحيث يشمل ذلك الجرارات، وشراء الدرَّاسات والثَّلاجات لحفظ المحاصيل سريعة التلف كالبيض والألبان واللحوم والخضروات والفواكه، وتوسيع نطاق التسليف الزراعي، والعمل على زيادة إنتاج الفدان وخفض تكاليف إنتاجه (٣).

---

(١) نفسه.

(٢) مضابط مجلس الأمة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الخامس، الجلسة الثانية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧م، (بيان السيد المهندس سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي)، ص ٦٤.

(٣) دار الوثائق القومية، وثائق عابدين، كود أرشيفي (٠٠٤٣٦٥- ٠٠٦٩) أوراق خاصة بحزب العمال من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٦م، مذكرة حزب العمال المرفوعة إلى رئيس الديوان الملكي (د- ت)؛ الطليعة، العدد (١)، يناير ١٩٧٢م، مقال لمحمد فتحي، بعنوان: (المواقف والاتجاهات السياسية والاقتصادية والفكر الاشتراكي)، ص٩٥؛ مجلة الفجر الجديد، العدد (٢١)، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٦م، مقال بعنوان: (حتى لا تتكرر المأساة)، بدون توقيع، ص ←←←

وعلى أية حال فإذا كان مشروع الإقطاعيات الزراعية – على امتداد مسيرته – قد أحدث أثره الاقتصادي الملموس في حياة المنتفعين وفي المجتمع الريفي فإنه لم يغب عن الرشد ضرورة تطويره إلى ذات غاياته العريضة والبعيدة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وأساسها التصنيع الزراعي، بغرض استثمار كافة الموارد الإنتاجية الزراعية، وإتاحة فرص من العمل المنتج والمثمر أمام المنتفعين، والزيادة المستمرة في عدد أفراد أسرهم، لتحسين ورفع مستوى كفاءتهم الإنتاجية، واستمرار تطور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية [١].

وقد شجع هذا المشروع إقبال الطلاب على كليات الزراعة والمدارس الزراعية، وأتاح لهم الفرصة بشأن استثمار مواهبهم في الميدان الذي تخصصوا فيه، ولا شك أن منح الإقطاعيات الزراعية للمتفوقين من الخريجين بشروط ميسرة كان خير دعاية عملية للتعليم الزراعي، كما أنه شجع على انتشار الثقافة الزراعية بكافة فروعها بين طبقات الفلاحين الذين كانوا يعملون في هذه الإقطاعيات تحت إشراف ذوي الخبرة من الشباب الزراعيين[٢].

ومن ناحية أخرى شجع نجاح مشروع الإقطاعيات إقبال كبار المزارعين على طلب الاستعانة بخريجين من كليات الزراعة؛ ليشرفوا على إدارة مزارعهم واستغلالها،

←←←

٩؛ العدد (٣٢) بتاريخ ١ مايو ١٩٤٦م، (تقرير عن المؤتمر الاقتصادي الأول) لفوزي رياض، ص ص ٢٠، ٢١.

(١) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الزراعة ، كود أرشيفي (٣٠٢١ -٠٠٠٧٢٥) مذكرة للعرض على السيد الدكتور وزير الزراعة بشأن اجتماع بحث مشروعات التنمية الريفية بتاريخ ٥ يوليو ١٩٧٣م، ص١.

(٢) البلاغ، العدد (٥٩٣٦) بتاريخ ٩ مايو ١٩٤١م، مقال بعنوان: (نظام الإقطاعيات الزراعية مشروع لترقية التعليم الزراعي)، ص٥.

ومن ثَمَّ قامت وزارة الزراعة باختيار (١٢٠) خريجًا من خريجي المدارس الزراعية العُليا والمتوسطة حديثي التخرج، بعد تدريبهم في قسم المزارع وفي المحطات المختلفة التابعة للوزارة، ودفعهم لمعاونة كبار الملاك في إدارة مزارعهم والإشراف عليها، الوضع الذي ترتب عليه إيجاد برامج جديدة في إدارة الزراعات، ورفع مستوى الإنتاج عامة، وتنمية الثروة القومية النباتية والحيوانية [١].

يتضح مما سبق : مدى الاستفادة التي عادت على المنتفعين من مشروع الإقطاعيات الزراعية من إقامة حياة قروية تيسرت فيها كل أسباب الرقي الاجتماعي في الأراضي المستصلحة، ووجهت تلك الآثار أنظار العديد من خريجي المدارس الزراعية إلى الحصول على إقطاعيات أسوة بزملائهم، وأدت دورًا مهمًّا في تطوير الإنتاج الزراعي في الأراضي المستصلحة، واكتسبت تلك الإقطاعيات ملمحًا مهمًّا أعطاها طابع المزارع التعاونية شبه الإنتاجية، كما حررت منتفعيها من السيطرة التي كان يمارسها كبار الملاك، وأغنياء الفلاحين في الملكيات الزراعية الكبيرة، فأوضاع وعلاقات الأعضاء متساوية أو متقاربة بينهم، وعلى الرغم من أن هذا المشروع لم يصل إلى مستوى المزرعة التعاونية الإنتاجية التي تنظم الزراعة في كل نواحي الإنتاج والعمل ورأس المال والتسويق؛ إلا إنها كانت بمثابة قفزة مهمة في حياة خريجي المدارس الزراعية.

ثانياً ـ الآثار الاجتماعية للإقطاعيات الزراعية.

هدف مشروع الإقطاعيات الزراعية إلى تحقيق تطور اجتماعي بصورة مباشرة وفعَّالة في حياة المشتغلين بالزراعة عامة، وخريجي المعاهد الزراعية خاصة، ومن

---

(١) المصدر نفسه، العدد (٦٧٣٥) بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٤٣م، تقرير لمصطفي نصرت وزير الزراعة، بعنوان: (الإصلاح الزراعي وأثره في الحياة العامة في الريف)، ص٣.

هنا تبدو طريقة هذا المشروع وتعدد جوانبه بقدر ما اتسعت له الإمكانيات المادية والفنية والقدرة على تحريكها، بما يكفل كل أسباب التقدم والتطور المنشود للمجتمع الريفي على أساس من الاستقرار والاستمرار، وقد أحدث هذا المشروع أثره الاجتماعي الملموس في حياة المنتفعين وفي المجتمع الريفي على حد سواء [١].

ولعل أكبر دليل على ذلك ما ذكرته لجنة التصرف في الأراضي الأميرية في تقريرها المرفوع إلى وزارة المالية، والذي تناولت فيه مشروع الإقطاعيات الزراعية ببحث مستفيض على الأسس الاجتماعية والاقتصادية والتي كانت نواة التفكير في هذا المشروع، واقتنعت اللجنة – في ضوء ما أثير في أبحاثها من مدلولات، وما أسفر عنه المشروع في مراحله الأولى من نتائج – بأن هذا المشروع يحقق مصلحة عامة لا شك فيها من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية ورفع مستوى الحياة الإقليمية، وأوصت اللجنة باستمرار السير فيه كلما تيسر للحكومة ذلك [٢].

ومن أهم النتائج الاجتماعية التي ترتبت على هذا المشروع، تَغَيُّر أوضاع المنتفعين الاجتماعية، ونقلهم من طبقة دُنيا إلى طبقة متوسطة تمتلك مساحة من الأرض تُدِر عليهم ربحًا مجزيًا، وخلق مجتمع عمراني في الجهات النائية البعيدة عن المدن وعواصم المديريات، حيث ضمت الإقطاعيات الموزعة (٣٩٥) منتفعًا بخلاف ذويهم وأسرهم، وكذلك الفلاحين الذين يفلحون الأرض، وقد أنشأت الحكومة لهم عشر

---

(١) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الزراعة، كود أرشيفي (٠٠٠٧٢٥- ٣٠٢١) مصدر سابق، مذكرة للعرض على السيد الدكتور وزير الزراعة بشأن اجتماع بحث مشروعات التنمية الريفية بتاريخ ٥ يوليو ١٩٧٣م، ص ١.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٥٨٠٢- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم السبت ٢٣ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ/ ٥ مايو ١٩٤٥م، مذكرة اللجنة المالية ومرفق بها تقرير اللجنة التي شكلتها وزارة المالية لبحث موضوع التصرف في الأراضي الأميرية، تحريرًا في ٧ يناير ١٩٤٤م.

قرى في نطاق الأرض الموزعة في إبشان، وكفر الوكالة، والجزائر، والسلسول، والستاموني، والغيط الكبير، والعباسية، والفؤادية، والمحمدية، والسعادة، والروضة، وكفر سعد(*)، وقد بنيت كل قرية في وسط الزمام المخصص للمنتفعين بها، وضمت هذه القرى –علاوة على منازل المنتفعين– محطات مياه لمدهم بالمياه الصالحة للشرب، ومساجد لإقامة الشعائر الدينية، كما ضمت مجموعة من الحمامات والمغاسل، وعددٍ من الدكاكين لاستخدامها في بيع المواد الاستهلاكية عن طريق الجمعيات التعاونية، ودورٍ للخدمة الاجتماعية، ووحدات صحية، وبعض المدارس الريفية، وسلخانات صغيرة لذبح الحيوانات، كما ضمت بعض نقاط البوليس، وبعض مكاتب البريد، وأندية للترفيه عن المنتفعين وذويهم(١).

وقام النظام الإداري في قُرى المنتفعين على أساس تعيين شيخ يعاونه مجموعة من الخفراء لكل قرية، وعمدة لكل خمس قرى، وكانت مصلحة الأملاك الأميرية تصرف للمشايخ والعمد في بادئ الأمر ماهية شهرية تقدر بخمسة جنيهات للشيخ

(*) ينظر ملحق رقم (٢) (جدول بعدد المساكن التي وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ سبتمبر ١٩٤٨م على بنائها).

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤– ٠٠٨١) مصدر سابق، مصلحة الأملاك الأميرية، مكتب المدير العام، بيان المساحات الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية والمنشئات التابعة لها؛ كود أرشيفي (٠٢٣١٥١ – ٠٠٨١) جزء ثالث عشر، إعداد مشروع خطاب العرش للدور الخامس للهيئة النيابية التاسعة لسنة ١٩٤٨م، تقرير مرفوع من وزارة الشئون الاجتماعية إلى مجلس الوزراء بشأن المشروعات التي قامت بها الوزارة وما تنوي القيام به لإدراجه في خطاب العرش، تحريرًا في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٨م، ص ٢؛ النشرة السنوية للهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف لعام ١٩٦١م، (من أجل الفلاح. ثماني سنوات بين الماضي والحاضر)، (د ن)، ١٩٦١م، ص ٨؛ مجلة التعاون، العدد (٧)، يوليو ١٩٥٦م، مصدر سابق (التعمير الزراعي في الريف)، ص ص ٣٣، ٣٤.

وعشرة جنيهات للعمدة، وأخيرًا وزعت هذه المصلحة على كل واحد منهم قطعة أرض وقطعت عنهم الراتب الشهري(١).

كذلك، قضت الحكومة من خلال المشروع على أزمة بعض المتعلمين العاطلين، ليقينها أنها من المشكلات التي يجب المبادرة إلى حلها حلًّا سريعًا، لمنع تفاقمها وازدياد خطرها، وذلك بتخفيف وطأتها، ووضع سياسة تكفل القضاء عليها (٢).

وقد بادرت وزارة المالية بتخفيف وطأة أزمة هؤلاء الشبان بالعمل على توظيف أكبر عدد ممكن منهم وبصفة خاصة خريجو كلية التجارة، كما أنها سارت في تنفيذ نظام الإقطاعيات وبيع مساحات متوسطة من الأراضي الزراعية بشروط ميسرة لخريجي كلية الزراعة والمعاهد الزراعية المتوسطة، موفرة بذلك لهم سبيل الاشتغال بالأعمال الحرة والاستفادة مما حصَّلوه من العلم في معاهدهم(٣).

كما أدت الإقطاعيات الزراعية من خلال الجمعيات الزراعية التي أقامها المنتفعون دورًا إيجابيًّا بالإسهام في القيام بالتكافل الاجتماعي، بأن خصصت (٢٠٪) من أرباحها السنوية في المشاريع الاجتماعية، فأعطت لكل أرملة لا عائل لها في منطقة عمل الجمعية من اثنين إلى ثلاثة جنيهات شهرية، سواء كانت عائلات

---

(١) مجلة التعاون، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادي الأول، ملحق مضبطة الجلسة السابعة عشرة بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٣٨م، (ملحق رقم ٣، مذكرة مرفوعة عن ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩م)، ص٥٩٢.

(٣) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس النظار والوزراء، كود أرشيفي (٠٥٤٦٦٠- ٠٠٧٥) مصدر سابق، اقتراح مقدم من وزير الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء بشأن استصلاح مساحة قدرها عشرة آلاف فدان في شمال الدلتا مع تقسيمها إلى إقطاعيات زراعية لا تتجاوز ثلاثين فدانًا، تحريرًا في ١٩ سبتمبر ١٩٣٩م؛ مضابط مجلس النواب، المصدر السابق، ص ٥٩٢.

الأعضاء أم غيرها من سكان القرية، كذلك قدمت إعانات شهرية ومنحًا دورية في المواسم والأعياد لكبار السن والفقراء والمحتاجين، ممَّا جعل للجمعية مركزًا ممتازًا في منطقة عملها يقصدها كل محتاج[١].

وأسهمت جمعيات الإقطاعيات مع جمعيات الإصلاح الزراعي التي بلغ عددها عام ١٩٦٢م نحو(٣٦٤) جمعية، في مشروع الإسكان التعاوني الريفي لتوفير السكن لذوي الحاجة، وأنشأت صندوقًا لتمويل عمليات الإسكان في قرى الإصلاح الزراعي والإقطاعيات، وقد تم ترميم (١٨٤٧) مسكنًا، بتكلفة (٧٥,٠٠٠) جنيه، وبناء (١١٨٤) مسكنًا جديدًا، بتكلفة (٤٤٦,٠٠٠) جنيه، وبلغت المصروفات على عمليات الإسكان من أموال تلك الجمعيات حتى عام ١٩٦٦م (٥٢١,٤٠٠) جنيه، إضافة إلى إنارة القرى؛ إذ تم التعاقد على استيراد (٢٥٠) ماكينة إنارة [٢].

ومن ناحية أخرى، أسهمت الجمعيات التعاونية في مزارع الخريجين مع جمعيات الإصلاح الزراعي في علاج أعضائها، ففي عام ١٩٦٣م تم الاتفاق مع وزارة الصحة على توفير الرعاية الصحية للمزارعين من أعضاء تلك الجمعيات من أرصدة المعونة الاجتماعية والعائد، وذلك بإنشاء مراكز صحية بتكلفة مبدئية قدرها (٢٥٠٠) جنيه

---

(١) أحمد زكي الإمام، التعاون الزراعي، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٣٢.

(٢) دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الزراعة، كود أرشيفي (٠٠٠٥١٧- ٣٠٢١) بيان السيد المهندس سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي في مجلس الأمة عن بعض نواحي السياسة الزراعية بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧م؛ مجلة التعاون، العدد (٥١٠) بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٩م، مقال لمحمد أحمد جمعة مدير الجمعية التعاونية العامة، بعنوان: (في عيد الفلاح. أضواء علي الموقف الاقتصادي)، ص٦.

للمركز الواحد، على أن تتكفل الجمعية التعاونية بالأعباء المالية المساوية لنسبة عدد أعضائها، وتتحمل وزارة الصحة بقية التكاليف والتأثيث والإدارة(١).

كذلك قامت بتوزيع إعانات شهرية قدرها (١٠٪) من المعونة الاجتماعية لأبناء المنتفعين الذين لا يقدرون على مصروفات أبنائهم في شتى مستويات التعليم، لمواجهة نفقات الملبس والمسكن والكتب الدراسية، ولم تخص الجمعيات التعاونية المدارس التي تخدمها بالرعاية فقط، بل شملت خدماتها المستوى الجامعي، فخصصت لهم مصروفات شتوية حتى يمكنهم الإقامة والدراسة في القاهرة(٢).

ووفرت جمعيات مزارع الخريجين المقومات الأساسية للثقافة والإرشاد إلى جانب وسائل الإعلام المختلفة، فقامت بتوفير وسائل الإعلام والثقافة كالراديو والتلفاز التي عاونت في تقديمها وزارة الثقافة والإرشاد القومي، وتم توزيع (١٤) جهازًا تليفزيونيًا كهربائيًا على قُرى الخريجين، إضافة إلى ذلك فقد عمَّرت المساجد، ودفعت إعانات شهرية للمؤذنين والوعاظ في منطقة عملها، كما شكلت هذه الجمعيات لجانًا خاصة بالنظافة والإنارة والمصالحات؛ مما جعلها مؤسسة ذات صبغة محلية، لها أهميتها في قرى المنتفعين (٣).

يتضح مما سبق : أن حكومة الثورة قد استفادت من نشاط الإقطاعيات الزراعية في كافة أوجه النشاط الاجتماعي دون أن تكلف الدولة شيئًا في ذلك؛ إذ نجحت هذه

---

(١) الأهرام، العدد (٢٨٣٦٨) بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٦٤م، مقال بعنوان: (النتائج الهامة التي تحققت في المجال التعاوني)، ص ١٠.

(٢) محاضر مجلس الأمة، الفصل التشريعي الأول، دور الانعقاد العادي الرابع، الجلسة الثانية عشرة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٦٧م، (بيان السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والري)، ص ١٠١٠.

(٣) مجلة التعاون، العدد (٥١٠) بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٩م، مصدر سابق، (أضواء على الموقف الاقتصادي)، ص٦.

الإقطاعيات في تغيير أوضاع الخريجين من معدمين إلى ملاك للأراضي، وخلق مجتمع عمراني في المناطق النائية والبعيدة عن المراكز وعواصم المديريات، كما أسهمت – من خلال جمعياتها التعاونية– في كافة الأنشطة الاجتماعية من إنارة الطرق، وتعمير المساجد، وإقامة الوحدات الصحية، والإنفاق على طلبة العلم غير القادرين، وكذلك الأسر التي لا عائل لها، ووفرت المقومات الأساسية للثقافة والإرشاد إلى جانب وسائل الإعلام المختلفة.

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة (إقطاعيات خريجي المدارس الزراعية في مصر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية (١٩٣٩– ١٩٦٠م) تم التوصل إلى عدد من النتائج التي يمكن إبرازها على النحو الآتي:

- تعرضت مصر للعديد من الأزمات الاقتصادية، لكونها بلدًا زراعيًا تعتمد على تصريف الحاصلات، والأزمات عادة تؤثر في البلاد المنتجة للمواد الخام أشد من تأثيرها على غيرها، وينتهز المرابون والبنوك الأجنبية هذه الفرص لاستنزاف أموال الأهالي وزيادة معاناتهم.
- سيطرت الرأسماليةُ على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد، وكانت أشدَ جشعًا وأقلَ عطفًا من الرأسمالية في البلدان الأخرى، حيث كانت في مصر رأسمالية أجنبية تتمتع بالامتيازات، وتسعى إلى تحقيق أقصى ما تستطيع من الربح على حساب المنتجين والمستهلكين، ممَّا هدد كيان الزراعة، وأصبح العديد من صغار الفلاحين معدمين، بعد أن فقدوا أرضهم نتيجة عجزهم عن تسديد الفوائد المستحقة عليهم، ولجوء البنوك والدائنين إلى إجراءات بيع الأرض الضامنة لديونهم ونزع ملكيتها، فكثرت البيوع الجبرية والقضايا أمام المحاكم المختلطة، الأمر الذي تداركته الحكومة باستصلاح وبيع جزء من أراضيها للمعدمين بشروط ميسرة، وإمدادهم بالسلف اللازمة لزراعة الأرض من خلال مشروعي (الاستثمار الزراعي والملكيات الفردية) فيما بين عامي (١٩١٢ إلى ١٩٢٩م).
- إن تاريخَ مصر الاقتصادي في الحقبةِ الملكيةِ ثريٌّ بمشروعات إصلاحيةٍ نهضويةٍ متعددة لا تزالُ مجهولةً لم يُكشف عنها بعد، مشروعات تُبَيِّنُ أسبقية حكومات تلك الحقبة في الريادة الإصلاحية والعلمية، وتُظهِرُ دورها التنموي الفعَّال على خلاف ما يُرَوِّجُ له بعض المؤرخين، ولعل مشروع الإقطاعيات الزراعية خير دليل على

ذلك، بما حققه من نتائج إيجابية ملموسة في حياة المنتفعين به؛ إذ نقلهم من طبقةٍ مُعْدَمَةٍ إلى طبقةٍ متوسطةٍ تمتلكُ مساحات من الأراضي الزراعية، موفرًا بذلك لهم سبل الاشتغال بالأعمال الحرة، دون التقيد بالوظائف الحكومية، والاستفادة مِمَّا حصَّلوه من العلم في معاهدهم.

- نجاح أي مشروعٍ يكون بما يلازمه من عمل ومتابعة على أرض الواقع، يُفاد منه المنتفعون به بصورة مباشرة، وهذا ما قامت به الحكومات المختلفة – خلال فترة الدراسة– تجاه العقبات التي واجهت بعض الاقطاعيات الزراعية، كمعالجة عيوب التربة، وسوء حالة الري والصرف، وتقديم السلف للمنتفعين بضمان الأرض، وتقسيط الديون المستحقة عليهم، وإعفائهم من ضريبة الأطيان، ورفع الأموال الأميرية عن كاهلهم أثناء مدة التأجير، وكذلك معالجة مشكلة التوظف، الأمر الذي أسهم في عودة الحياة مرة أخرى إلى بعض الإقطاعيات الزراعية التي أهملها أصحابها، وأعطت عددًا من المنتفعين الفرصة للتفكير بجدية في زيادة إنتاجية المحاصيل والنهوض بالمساحات المنزرعة، وقضت على تهرب بعضهم من إقطاعيته؛ تخوفًا من المساءلة القانونية.

- دائمًا ما تلجأ الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة والموارد المحدودة إلى استيراد كميات كبيرة من المحاصيل وخاصة الاستراتيجية كالقمح والأرز، مِمَّا يزيد من أعبائها في توفير العملات الأجنبية لشرائها، الأمر الذي يجعل الاهتمام باستصلاح الأراضي أمرًا في غاية الأهمية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية، وفى ضوء ذلك اتجهت الحكومة المصرية إلى مشروع إقطاعيات الخريجين لزيادة الأراضي المستصلحة واستغلال الموارد الأرضية المتاحة في الزراعة، مِمَّا نتج عنه العديد من النتائج الاقتصادية التي تمثلت في تعويض الفقد في الأراضي الزراعية القديمة، وخفض حدة الكثافة السكانية، وتوفير فرص عمل للمنتفعين، وتطوير الإنتاج الزراعي في

تلك المناطق، وزيادة الثروة الحيوانية، وتحرير المنتفعين من سيطرة كبار الملاك في الملكيات الزراعية الكبيرة، والقضاء على المشكلات التي كانت تقع بين المزارعين في الملكيات الصغيرة بسبب الحدود بين الجيران والطرق والقنوات، والقضاء على عيوب تفتيت الملكيات الكبيرة، وحرمان البلاد من فوائد الإنتاج الكبير من الزراعة، بضم جهود هؤلاء المنتفعين، بما يجعل منهم قوة إنتاجية كبيرة تحقق لهم مزايا الإنتاج الكبير بأساليبه العلمية والعملية الحديثة دون المساس بملكيتهم الفردية.

- إن التوسعَ في بناءِ ظهيرٍ عمرانيٍ وخدميٍ يُعَدُّ استراتيجية قومية يَهْدفُ إلى إعادة توزيع السكان وتحديث الخريطة السكانية والعمرانية، بهدف تعزيز الوضع الاجتماعي، وخلق فرص للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتوفير بيئة عمرانية أفضل للجميع، ومعالجة المشكلات الناجمة عن تكدس النمو السكاني والنشاط الاقتصادي. ولعل مشروع الإقطاعيات واحدًا من تلك المشروعات التي نجحت في خلق مجتمع عمراني في أراضي الإقطاعيات النائية من خلال إقامة عشر قرى في وسط الزمام المخصص للمنتفعين بها، وأمدادها بالكهرباء ومياه الشرب، إضافة إلى إيجاد مدارس ريفية، ووحدات صحية، ومساجد لإقامة الصلاة، ومجموعة من الحمامات والمغاسل، وعددًا من الدكاكين التعاونية، ودورًا للخدمة الاجتماعية، وسلخانات صغيرة لذبح الحيوانات، مما كان له أعظم الأثر في إقامة حياة قروية تيسرت فيها كل أسباب الرقي الاجتماعي في الأراضي المستصلحة، وأدت دورًا مهمًا في تطوير الإنتاج الزراعي في تلك المناطق.

- شجع مشروع الإقطاعيات العديد من خريجي المدارس الزراعية في أرجاء البلاد على محاولة الحصول على إقطاعيات زراعية أسوة بزملائهم، إلا إن عناية الحكومة باستصلاح الأراضي البور لا سيما في الوجه البحري- والتي بلغت (٣٢,١٪)، أي: ثلث الزمام تقريبًا – وتوزيعها على الخريجين وصغار المزارعين

قد سارت ببطء شديد، الأمر الذي حال بين هؤلاء وبين رغبتهم، وكان مثار سخط في البرلمان المصري طيلة انعقاد جلساته.

- عدم تطبيق مشروع الإقطاعيات الزراعية في إنحاء البلاد، حيث اقتصر على الوجه البحري في شمال الدلتا، ولم يطبق المشروع نفسه على الصعيد، ولعل ذلك راجعٌ إلى وجود الأراضي المستصلحة والمعدة سابقًا في شمال الدلتا، وكذلك وجود كلية الزراعة والمعاهد الزراعية بالوجه البحري آنذاك.
- كثيرًا ما نرى عند تغير نظام الحكم في دولة ما، إيقاف وتجميد النظام الجديد لمشاريع النظام السابق، وكأنها لم تكن! إلا إن هذا الوضع لم يلحظ تجاه مشروع إقطاعيات الخريجين، فعلى الرغم من تغير نظام الحكم في مصر عقب ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، فقد ظل المشروعُ مُستمرًا ومُدعَّمًا من قبل حكومة الثروة، مما يؤكد على أن المشروعات الكبرى في الدولة المصرية لا تتوقف رغم تغير الظروف والأوضاع التي تم فيها إنشاء هذه المشروعات زمنيًا.

وأخيرًا : فإن كانت هذه الأوراق قد عالجت مشروع إقطاعيات خريجي المدارس الزراعية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من عام ١٩٣٩م إلى ١٩٦٠م، فإن هناك حاجة إلى دراسة – أو دراسات– جادة تعالج مشروع الملكيات الصغيرة، والذي صار جنبًا إلى جنب مع مشروع الإقطاعيات والذي أشرفت عليه (إدارة التعمير) ذاتها، لإماطة اللثام عن نواحٍ جديدة من تاريخ مصر الاقتصادي، والاجتماعي في العصور الحديثة.

الملاحق

ملحق رقم (١) جدول يوضح أقل العطاءات المقدمة لبناء ١٥٣ منزلًا لخريجي المدارس الزراعية العليا والمتوسطة[١].

عدد المساكن	الجهة	الفئة- مليم جـــــــ	الجملة – جـــ
٤٦	أول كفر سعد	٧٣١,٧٥٠	٣٣,٦٦١
٤٦	ثان كفر سعد	٧٨٢,٠٩٥	٣٥,٩٧٦
٢٩	السعادة بدسوق	٧٤٦,١٩٢	٢١,٦٤٠
٣٢	الروضة	٧٣٠,٩٥٠	٢٣,٣٩٠
١٥٣	ـــــ	ـــــ	١١٤,٦٦٧

ملحق رقم (٢) جدول بعدد المساكن التي وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ سبتمبر ١٩٤٨م على بنائها[٢]

عدد المساكن	الجهة	الفئة- مليم جـــــــ	الجملة – جـــ
٤٠	أول كفر سعد	٧٣١,٧٥٠	٢٩,٢٧٠
٤٠	ثان كفر سعد	٧٨٢,٠٩٥	٣١,٢٨٤
٢٥	السعادة بدسوق	٧٤٦,١٩٢	١٨,٦٥٥
٣٠	الروضة	٧٣٠,٩٥٠	٢١,٩٢٩
١٣٥	ـــ	ـــ	١٠١,١٣٨

(١) دار الوثائق القومية، وثائق مجلس الوزراء، كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) مصدر سابق، مذكرة مرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بشأن العطاءات التي قدمت عن عملية إقامة ١٣٥ منزلًا لخريجي المدارس الزراعية المنتفعين بالإقطاعيات الزراعية بتفتيش كفر سعد ودسوق، تحريرًا في ١٣ سبتمبر ١٩٤٨م، ص ١.

(٢) نفسه، ص ٢.

ملحق رقم (٣) بيان بالمساحات الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية[١].

المرحلة	التفتيش	المنطقة	عدد المنتفعين	المجموع	المؤهل الدراسي	مساحة الإقطاعية بالفدان	المساحة فدان	الجملة فدان
الأولى ١٩٣٩	بيلا بلقاس	إبشان كفر الوكالة	٦٠ ٦٤	١٢٤	عليا متوسطة	٤٠ ٣٠	٢٣٨٩ ١٩٣١	٤٣٢٠
الثانية ١٩٤٤	بلقاس	الجزائر السلسول الستاموني الغـــــيط الكبير	٢٤ ٣٦ ١٩ ٣٤	١١٣	عليا = متوسطة =	٤٠ ٤٥ ٣٥ ٤٠	٩٧٥ ١٥٧٦ ٦٩٣ ١٣٧٣	٤٦١٧
الثالثة ١٩٤٧م	ثاني كفر سعد دسوق أول كفر سعد	العباسية الفؤادية المحمدية السعادة الروضة كفر سعد	٤٦ ٣٠ ٣٤ ٤٨	١٥٨	عليا = متوسطة =	٤٠ ٤٠ ٣٠ ٣٠	١٨٢٠ ١٢٢٠ ١٠٤٠ ١٤٣٨	٥٥١٨
–	-	-	٣٩٥	٣٩٥	-	-	١٤,٤٥٥	١٤,٤٥٥

(١) المصدر نفسه، مصلحة الأملاك الأميرية، مكتب المدير العام، بيان بالمساحات الموزعة على خريجي المعاهد الزراعية وإسهامها في الناتج المحلي، بدون تاريخ.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً ـ الوثائق العربية " غير المنشورة " المودعة بدار الوثائق القومية:-

وثائق عابدين:

- كود أرشيفي (٠٠٤٣٦٥- ٠٠٦٩) أوراق خاصة بحزب العمال من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٦م، مذكرة مرفوعة من حزب العمال إلى رئيس الديوان الملكي (د- ت).

وثائق مجلس النظار والوزراء:

- كود أرشيفي (٠٥٤٦٦٠- ٠٠٧٥) ديوان جلالة الملك، جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ١٣ شعبان سنة ١٣٤٨هـ، ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩م.
- كود أرشيفي (٠٥٥٤٠٦- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الاثنين ٢٣ ربيع الأول ١٣٦٢هـ/ ٢٩ مارس ١٩٤٣م.
- كود أرشيفي (٠٥٥٨٠٢- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم السبت ٢٣ جمادى الأولى ١٣٦٤هـ/ ٥ مايو ١٩٤٥م.
- كود أرشيفي (٠٤٩٦١٥- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء غرة صفر ١٣٦٦هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٩٤٦م بشأن تخصيص أراضٍ حكومية للتوزيع على خريجي المعاهد والمدارس الزراعية.
- كود أرشيفي (٠٥٦٤٣٢- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد ٢٢ صفر ١٣٦٧هـ/ ٤ يناير ١٩٤٨م.
- كود أرشيفي (٠٥٦٥٢٧- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد ١٦ ذي القعدة ١٣٦٧هـ/ ١٩ سبتمبر ١٩٤٨م.

- كود أرشيفي (٠٥٦٦٨٥- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأحد ١١ ذو القعدة ١٣٦٨هـ/ ٤ سبتمبر ١٩٤٩م.
- كود أرشيفي (٠٥٧١٠٣- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الخميس ٨ شوال ١٣٧٠هـ/ ١٢ يوليو ١٩٥١م.
- كود أرشيفي (٠٥٧٢٧٣- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ١٦ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ/ ١٢ مارس ١٩٥٢م.
- كود أرشيفي (٠٥٧٤٢٧- ٠٠٧٥) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الأربعاء ٢٤ صفر ١٣٧٢هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٥٢م.

وثائق مجلس الوزراء:

- كود أرشيفي (٠١٨٤٢٤- ٠٠٨١) جزء أول: التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية على خريجي المدارس الزراعية.
- كود أرشيفي (٠١٨٤٢٥- ٠٠٨١) جزء ثان: التوسع في مشروع الإقطاعيات الزراعية على خريجي المدارس الزراعية.
- كود أرشيفي (٠١٨٤٢٦- ٠٠٨١) جزء ثالث: توزيع أراضٍ ملك الحكومة على مزارع خريجي المعاهد الزراعية.
- كود أرشيفي (١٢٠٦٢٠- ٠٠٨١) مراسيم وقرارات ومكاتبات بشأن الدكتور أحمد حسين بوزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٤٢م.
- كود أرشيفي (٠٢٣٣٠٥ – ٠٠٨١) جزء ثان: تنفيذ ما ورد في خطاب العرش بالدور الأول للهيئة البرلمانية التاسعة سنة ١٩٤٥م.
- كود أرشيفي (٠٢٣١٥١ – ٠٠٨١) جزء ثالث عشر، إعداد مشروع خطاب العرش

للدور الخامس للهيئة النيابية التاسعة لسنة ١٩٤٨م .

وثائق وزارة الزراعة:

- كود أرشيفي (٠٠١٥١٠- ٣٠٢١) التقرير السنوي عن أوجه نشاط الزراعة في الريف سنة ١٩٦٦م.
- كود أرشيفي (٠٠٠٥١٧- ٣٠٢١) بيان السيد المهندس سيد مرعي وزير الزراعة والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي في مجلس الأمة عن بعض نواحي السياسة الزراعية بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧م.
- كود أرشيفي (٠٠٠٧٢٥- ٣٠٢١) مذكرة للعرض على السيد الدكتور وزير الزراعة بشأن اجتماع بحث مشروعات التنمية الريفية بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٧٣م.

وثائق وزارة الشئون الاجتماعية:

- كود أرشيفي (٠٠١٠٦٠- ٤٠٢٩) أوراق خاصة بالسياسة الإنشائية لمصلحة العمل في خلال الخمس سنوات المقبلة بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٤١م.
- كود أرشيفي (٠٠٠٦٦٩- ٤٠٢٩) جزء ثان: أوراق اللجنة الوزارية للشئون الاجتماعية واللجنة الفرعية لشئون القرية ولجنة بحث سياسات الدولة وخطوات تنفيذها لمشروع السنوات الخمس في الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٦م إلى ٢٣ أبريل ١٩٥٣م.

ثانياً ـ الوثائق المنشورة:

- المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٧م، تقرير مرفوع من جناب السير الدون جورست قنصل إنجلترا ووكيلها السياسي في مصر إلى

جناب السير إدوارد جراي ناظر الخارجية البريطانية، ترجمة إدارة المقطم، القاهرة، ١٩٠٨م.

- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، محاضر جلسات الجمعية العمومية (١٨٨٥ – ١٩١٢م)، ج٢، إشراف ودراسة: حمادة محمود إسماعيل، إعداد وتحقيق، مصطفي الغريب، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١م.
- مضابط جلسات مجلس الأمة، سنة ١٩٦٧م.
- مضابط جلسات مجلس الشورى، سنة ١٩٨٩م.
- مضابط جلسات مجلس الشيوخ، سنة ١٩٣٠م.
- مضابط جلسات مجلس النواب، سنة ١٩٣٨.
- النشرة السنوية للهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف لعام ١٩٦١م، (من أجل الفلاح. ثماني سنوات بين الماضي والحاضر)، د ن، ١٩٦١م،
- وزارة المالية، مصلحة الضرائب العقارية، مذكرات في الإصلاح الزراعي والتسويق التعـــاوني والجمعيات التعاونية، مطبعة المعرفة، القاهرة، ١٩٧٢م.

ثالثاً ـ المراجع والدراسات العربية.

- أحمد زكي الإمام، التعاون الزراعي، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه، القاهرة، ١٩٥٤م.
- أمين مصطفي عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ر. ك . كارانجيا: كيف نجح عبد الناصر، ترجمة: خيري حماد، ط٣، دار المعارف ، القاهرة (د– ت).

- عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤– ١٩٥٢م، ط١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩م، ج٢، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٨م.
- فتحي عبد العليم، النشاط الصهيوني في مصر قبل قيام إسرائيل من عام ١٨٩٧م إلى ١٩٤٨م، ط١، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠م.
- قليني فهمي، في سبيل الإصلاح. بعض مشاكلنا القومية ووسائل تفريجها، مطبعة صادق بالمنيا، (د–ت).
- لطيفة محمد سالم، النظام القضائي المصري الحديث ١٨٧٥– ١٩١٤م،ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي، ج٤، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٣٩م.
- محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤م.

رابعاً: المراجع والدراسات الأجنبية

-Crouhiey, A.E: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt Government Press, Cairo, 1936.

-Samir Radwan: Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1882-1967, London 1974.

خامساً: الصحف والدوريات.

- الأهرام سنة ١٩٦٤م

- البلاغ سنتي ١٩٤١، ١٩٤٣م.
- التعاون سنوات ١٩٤٩، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٦٩
- الشعب سنة ١٩١٣م.
- الطليعة سنتي ١٩٦٧، ١٩٧٢م
- الفجر الجديد سنة ١٩٤٦م
- المجلة المصرية للدراسات التعاونية سنة ١٩٦٩م.